الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي (١٩٥٠-٢٠٠٠م)

د. عبد الله محمد عبد الله بن ثعلب (*)

(*) رئيس قسم العلوم التربوية - كلية التربية بالمكلا - جامعة حضرموت

مقدمة:

تناول هذا البحث موضوع الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، خلال الفترة (١٩٥٠- ٢٠٠٠م)؛ بهدف التعرف على مسارات الهجرة اليمنية بشكل عام والهجرة الحضرمية بشكل خاص إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، ومحاولة إبراز الآثار الإيجابية والسلبية للمهاجرين الحضارم على التنمية في وطنهم وفي البلدان التي هاجروا إليها.

وتكمن أهمية هذا البحث في تقديمه للكم المعرفي التاريخي حول هجرة اليمنيين كافة والحضارم على وجه الخصوص إلى المملكة العربية السعودية، من خلال تقديمه للعديد من المعلومات والبيانات والأحداث التاريخية، وإبرازه للأدوار الإيجابية التي ساهم يها الحضارم، في المملكة العربية السعودية، على وجه التحديد، وفي وطنهم. كما تكمن أهميته في الإضافات العلمية التي يمكن أن يقدمها للجهات ذات الاختصاص بوصفه مرجعاً علمياً في موضوع الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة العربية السعودية. ويركز البحث في الفصل الأول منه على الهجرة الحضرمية إلى دول الخليج، والاكتشافات النفطية وأثرها على الهجرة والمهاجرين في السعودية ودول الخليج، كما يركز على السياسات الدولية وانعكاساتها على واقع حضرموت (١٩٦٧ ـ ١٩٩٠م)، بينما تم التركيز في الفصل الثاني منه على هجرة العقول والكفايات العلمية.

وقد استند الباحث في جمع معلومات بحثه وإحصائياته على العديد من المصادر والمراجع العلمية الموثوقة التي تميزت بحداثة بعضها، وبتنوعها بين كتب علمية وتاريخية وثقافية، وبين أبحاث ودراسات علمية ومواقع إلكترونية وغيرها. أما بالنسبة لمنهجية البحث فقد اعتمد الباحث منهج البحث التاريخي/

السردي؛ وذلك لمناسبته لطبيعة البحث. وقد واجه الباحث بعض الصعوبات التي يمكن حصرها في شحة المراجع التي تتحدث عن تلك الحقبة التاريخية في موضوع البحث نفسه "هجرة الحضارم إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي"، التي تغلب عليها الباحث من خلال الاستعانة بالعديد من الزملاء الباحثين المتخصصين؛ لتوفير المراجع العلمية وإغناء موضوعات البحث.

مدخل تاريخي

هاجر اليمنيون بأعداد متفرقة من مختلف مناطق اليمن إلى شتى بقاع الأرض، في المراحل المختلفة لهجرتهم، غير أن المراحل القديمة من تلك الهجرات لا تتوفر المعلومات الكافية عنها؛ نظراً لصعوبة توثيق أحداثها في تلك الفترة. وقد انطلقت الهجرة الحضرمية إلى أكثر من مكان في العالم، ولكنها تركزت بداية في جنوب شرق آسيا والهند وشرق أفريقيا، ثم تحولت إلى الحجاز ومن ثمَّ إلى دول الخليج العربي في وقت لاحق، لاسيما مع بدء عصر النفط والثروة مطلع الخمسينيات من القرن العشرين. ولم تكن وسائل الهجرة بمثل هذه السهولة التي نجدها الآن، فقد كان الانتقال من مناطق الداخل، وعلى وجه الخصوص من مناطق مثل دوعن وسيئون وتريم إلى الموانئ على الساحل يتم سيراً على الأقدام لعدة أيام أو على ظهر الجمال. كما كان السفر من ميناء الشحر، وهو أقرب الموانئ إلى مناطق الداخل، مقصوراً على التوجه إلى شرق أفريقيا وبلدان الخليج العربي فقط، وكان على من يريد السفر إلى الهند وجنوب شرق آسيا أن ينتقل إلى المكلا أو عدن، وهما تقعان على مسافات أبعد. ويمكن القول إن الهجرة من منطقة حضرموت كانت بمثابة المقدمات أو القاطرة للهجرة اليمنية على مر العصور. وقد حظيت المراحل المتأخرة من الهجرة اليمنية، لاسيما الهجرة الحديثة والمعاصرة، بتغطية واسعة لأحداثها؛ نظراً لتوفر المراجع الكافية

للحديث عنها. وتأتي الهجرة الحديثة في المرحلة الرابعة بعد احتلال بريطانيا لمدينة عدن عام ١٨٣٩م، حين تراجعت القوارب الشراعية لليمنيين من حضرموت أمام السفن البخارية الأوروبية ونشاطها الاستعماري في دول جنوب وشرق آسيا. ومُنْذُ منتصف القرن العشرين، تركزت الهجرة اليمنية المعاصرة في مرحلتها الخامسة نحو دول الخليج العربي النفطية ؛إثر اكتشاف ثروة النفط بها، وازدهار أوضاعها الاقتصادية[١]. وقد جذبت الهجرة اليمنية عامةً، والهجرة الحضرمية على وجه الخصوص، إلى تلك المناطق اهتمام كثير من الباحثين العرب والأجانب ومراكز البحوث الغربية والآسيوية، كما غفل عنها البعض الآخر، وذلك للأسباب الآتية:

١- ارتباط تلك الهجرة بنشر الإسلام في معظم مناطق جنوب شرق آسيا، لاسيما إندونيسيا التي أصبحت أكثر دول العالم سكاناً من المسلمين، وبعض أجزاء شرق أفريقيا مثل الصومال وكينيا والحبشة وغيرها، وكانت تلك ظاهرة مثيرة للاهتمام.

٢- تأسيس بعض المهاجرين لمراكز نفوذ اقتصادي وتجاري كبير في بلدان المهجر، كما هو حال البعض من مهاجري حضرموت في إندونيسيا وسنغافورة، وأخيراً في المملكة العربية السعودية.

٣- قيام المهاجرين بإحداث تغيرات سياسية واقتصادية في حضرموت واليمن عامة.

---

(١) بن ثعلب، محمد عبد الله (٢٠١٦)، المغتربون والتنمية في اليمن دراسة في جغرافية السكان، (بدون مكان للنشر)، ص ١٦-١٧.

٤- حدوث اندماج وذوبان لجيل أحفاد المهاجرين في بلدان الهجرة، مع استمرار بعض جوانب العلاقة الوجدانية والأسرية بين الأحفاد ووطن الأجداد[٢].

وقد اتسع نطاق الهجرة الخارجية اليمنية الحديثة في السنوات الأخيرة، واتخذت نطاقاً يشمل جميع أبناء اليمن تقريباً. وفضلاً عن ذلك نجد هناك أكثر من جيل قد نشأ وعيه على وجود تلك الظاهرة. فعملية الهجرة للعمل في الخارج يتم تصويرها بشكل يجعل منها ظاهرة تتصف بالخلود، بدلاً من أن تكون ظاهرة اجتماعية تاريخية قد تظهر في مرحلة وتختفي في أخرى. ويزداد دور هذا العامل أو ذاك بالدفع بمجموعة من السكان إلى مغادرة بلدهم حسب طبيعة كل مرحلة وكل هجرة خرجت من اليمن، ولكن يظل العامل الاقتصادي أهم عامل في كل الهجرات التي خرجت من اليمن[٣]. وقد أكّد الدكتور بن ثعلب بأنه يمكن حصر الدوافع المباشرة للهجرة اليمنية في تاريخها المعاصر إلى دول الخليج فيما يأتي:

١. توافر فرص العمل ومعدلات الدخل المرتفعة في دول الخليج النفطية، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية المتطورة التي يحصل عليها أبناء المغتربين وأسرهم.
٢. صدور قوانين تأميم الملكيات الخاصة، مما أدى إلى توقف التنمية العقارية في المدن، ومصادرة الأراضي والحيازات الزراعية من الملاك وتحويلها إلى تعاونيات زراعية تدار بأساليب بيروقراطية بائسة من قبل الدولة في الشطر الجنوبي لليمن، في أوائل عقد السبعينيات، مما أدى إلى هبوط الإنتاجية؛ بسبب تخلف أدوات الإنتاج والإدارة البيروقراطية، وبالتالي فقدان الحافز لدى العمال الزراعيين، وصدود المستثمرين في مجال التنمية الزراعية والعقارية.

---

(٢) باصرة، صالح علي (٢٠٠١)، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، (الطبعة الثانية)، عدن، اليمن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ص ٨٦ - ٨٧.
(٣) باصرة (٢٠٠١)، نفس المرجع، ص ٨٥-٨٦.

٣. أدت السياسة الاقتصادية والمالية المتشددة في الشطر الجنوبي إلى هروب رؤوس الأموال وتوقف تحويلات المغتربين أو هبوطها الحاد، مما أدى إلى توقف الاستثمار وحركة التنمية توقفاً تاماً على مدى ثلاثة عقود على الأقل.

٤. الهروب من النظام السياسي الشمولي، ومن قانون الخدمة الوطنية العسكرية الإلزامية الذي كان يستهدف الشباب في الشطر الجنوبي، مما اضطرهم إلى الهجرة بصورة غير شرعية عبر الحدود البرية إلى المملكة العربية السعودية وعلى وجه التحديد.

٥. هروب الشباب من المناطق الريفية في الشطر الشمالي من تكاليف العادات والتقاليد القبلية، ومنها ارتفاع تكاليف الزواج، وعادة تناول نبتة القات التي تهدر المال والوقت.

وعلى مدى أربعة عقود تقريباً، اقتصرت مساهمة المغتربين في التنمية في الشطر الجنوبي على وجه الخصوص، على تأمين السكن الشخصي والمصروف العائلي، لاسيما بعد صدور قانون تأميم المساكن عام ١٩٧٢م(٤).

أما في الشطر الشمالي فقد أدت سياسة الانفتاح التي اتبعها النظام السياسي القائم في فترة السبعينيات إلى زيادة التنمية العقارية وتطوير البنية التحتية، لاسيما الطرق من خلال نظام التعاونيات الأهلية الذي كان بمثابة الوعاء لاستقبال تحويلات المغتربين وتنافسهم في تنمية قراهم ومناطقهم.

والحال، أن المتتبع لما آلت إليه الأوضاع المجتمعية المتردية في شمال اليمن وجنوبه، مُنْذُ منتصف القرن العشرين وحتى نهايته، يدرك بأن أفراده قد عانوا العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عصفت بهم

---

(٤) بن ثعلب، محمد عبد الله (٢٠٠٤)، الهجرة اليمنية إلى دول الخليج العربي، خصائصها الكمية والنوعية والجغرافية وأسباب تراجعها، مجلة جامعة حضرموت، اليمن، العدد (٦)، المجلد (٣)، ص١١٩.

وحرمت العديد منهم من أن يعيشوا حياةً هانئةً كريمةً في وطنهم، بل جعلت البعض منهم يعاني ويكابد نتائجها السلبية وآثارها المدمرة حتى يومنا هذا، مما حدا بالكثير منهم إلى التفكير بجدية في تغيير أوضاعهم الصعبة واتخاذهم لقرار الهجرة إلى خارج الوطن بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشي أفضل. وقد تزايدت أعداد المهاجرين اليمنيين إلى دول الخليج، لاسيما إلى المملكة العربية السعودية، في منتصف القرن العشرين بصورة واضحة؛ نظراً لتردِّي تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة في شمال الوطن وجنوبه في تلك الفترة.

- **الاكتشافات النفطية وأثرها على تغيير اتجاه الهجرة اليمنية الحضرمية من جنوب شرق آسيا إلى دول الخليج والجزيرة العربية:**

شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربي تغيراً جذرياً وتحولاً اقتصادياً تمثل في اكتشاف البترول بكميات تجارية هائلة في أراضيها، واستخراجه مُنْذُ عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. فقد حُفرت أول بئر نفط في دول الخليج العربية عام ١٩٣٢م وكانت في البحرين، ثم تلاها إنتاج النفط في السعودية على وجه الخصوص سنة ١٩٣٨م، وفي الكويت عام ١٩٣٨م، وفي الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٥٨م. وقد شكّل اكتشافه حدثاً تاريخياً مهماً لتلك الدول، حيث بدأت على الفور بعمليات الإنتاج للنفط في السنوات الأولى بكميات أولية؛ لتغطية حاجة أسواقها المحلية، ثم اتجهت إلى عمليات التصدير عند زيادة إنتاجها بكميات كبيرة، "فقد زاد إنتاج البترول السعودي من حوالي ٢٠٠ مليون برميل في عام ١٩٥٠م بقيمة حوالي ٥٠٠ مليون دولار، إلى حوالي ٣٦٠ مليون برميل في عام ١٩٥٩م قيمتها حوالي ١٠٠٠ مليون دولار"(٥)، حتى بلغت عائدات النفط في

(٥) بامطرف، محمد عبد القادر (١٩٧٠)، الهجرة اليمنية دراسة لموضوع الهجرة اليمنية مُنْذُ فجر التاريخ ومناقشة أسبابها ونتائجها، إدارة الثقافة، حضرموت، اليمن، ص٣٣.

السعودية وحدها أكثر من مائة مليار دولار في عام ١٩٨٠م[٦]، " في حين لم يتجاوز تعداد سكانها ستة ملايين نسمة ما بين ١٩٥٠- ١٩٥٩م. كما زاد إنتاج البترول في الكويت في عام ١٩٦٠م إلى حوالي ٦٠٠ مليون برميل بقيمة ١٧٠٠ مليون دولار، بينما تراوح عدد سكانها حينها بين ١٧٠ ألفاً و٣٢٠ ألف نسمة (بما فيهم الأجانب من مختلف الجنسيات)"[٧]. وقد شكلت حالة الاختلال السكاني تلك بين مقدار الدخل المهول الناتج عن اكتشاف النفط وإنتاجه والتركيبة السكانية المتدنية، طلباً متزايداً على الأيدي العاملة المؤهلة منها وغير المؤهلة، وكان نصيب العمالة اليمنية منها كبيراً. وقد تحولت منطقة الخليج العربي بعد اكتشاف البترول فيها إلى مغناطيس كبير يجذب المهاجرين من جهات شتى، فقبل عام ١٩٧٥م قُدِّر عدد الموجات السكانية التي اجتذبتها دول الخليج بنحو ١,٢٤٥,٧٧١ شخصاً.

وتعدُّ الفترة بين الأعوام ١٩٥٠ – ١٩٦٢م هي الفترة التي تغيَّر فيها الاتجاه الرئيسي للهجرة الخارجية اليمنية، حيث بدأت مُنْذُ بداية الخمسينيات تتدفق إلى دول الخليج النفطية بدلاً من التدفق إلى ما وراء البحار، وقد تزامن هذا التغير مع الفترة التي فرضت فيها القيود على التحويلات المالية في دول شرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وذلك بعد حصول تلك الدول على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتأثرت بالتالي أحوال المهاجرين اليمنيين في تلك المهاجر، وانعكست آثار تلك القيود على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لاسيما في جنوب اليمن، لارتباط المهاجرين من حضرموت خاصة بالهجرة إلى تلك

---

(٦) فرجاني، نادر (١٩٨٤)، الهجرة إلى النفط - أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي-، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص٣٤.

(٧) بامطرف (١٩٧٠)، نفس المرجع، ص٣٤.

الدول التي يشكلون فيها النسبة الأكبر بين المهاجرين اليمنيين[٨]. واستمر الميل نحو الهجرة الخارجية دون توقف، حيث أنه لم يتراجع بعد ثورة ١٩٦٢م، بل أن نطاقه قد ازداد واتسع على الرغم من ظهور قطاع اقتصادي حديث وكبير في عدد من المدن الرئيسية لاسيما العاصمة صنعاء. وفي فترة السبعينيات واجهت غالبية سكان الدول العربية مصاعب اقتصادية تمثلت في ارتفاع تكلفة المعيشة والصعوبة التي تصل إلى درجة الاستحالة في ما يتعلق بتوفير المال اللازم للاحتياجات الأساسية في حياة المواطنين، وقد ترافقت حالة العسر تلك بإغراء إمكانية تكديس كمية كبيرة من المال خلال مدة قصيرة من الهجرة إلى أحد البلدان النفطية، وبالفعل أسهم الاكتشاف النفطي في دول الخليج وبالتحديد في السعودية والكويت في هجرة المئات بل الآلاف من المهاجرين العرب، في مقدمتهم اليمنيون، رغبةً منهم في الحصول على فرص عمل بعائد مالي مرتفع لتحسين ظروفهم المعيشية الصعبة في تلك الفترة.

وكانت المملكة العربية السعودية القُطر الخليجي الأكثر استيعاباً لهجرة اليمنيين، الذين يشكلون نسبة كبيرة تزيد عن ٧٠٠,٠٠ مهاجر، يمثلون أكثر من٨٠% من المهاجرين في دول الخليج العربي بمجملها، ومازال المهاجرون اليمنيون يتقدمون على غيرهم من المهاجرين في البلاد العربية من حيث الحجم.

وقد ازدادت رغبة العديد من المهاجرين من شمال اليمن في الهجرة، ومع تعقد الظروف المعيشية في اليمن بشطريه ازدادت أعداد المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية، لاسيما من أبناء المناطق الشمالية الذين لم يكونوا يخضعون لنظام الإقامة والكفالة، وتمثل سنة ١٩٧٥م بدء طوفان الهجرة من شمال اليمن نحو الدول النفطية بدرجة رئيسة، فقد ارتفع عدد التأشيرات الممنوحة للمواطنين

(٨) بن ثعلب (٢٠١٦)، مرجع سابق، ص٢١.

من ٧٧ ألفاً في العام ١٩٧٥م إلى أكثر من ١٨٠ ألفاً في العام التالي، إلى أن وصلت إلى أكثر من مائتي ألف في عام ١٩٧٨م، وأصبحت في تلك الفترة البلد الذي يصدّر أكبر نسبة من قوة العمل به للعمل في البلدان العربية النفطية، حيث أن أكثر من ٩٥% من قوة العمل من مناطق شمال اليمن بالخارج تعمل في السعودية وحدها، إلى أن جاء العام ١٩٩٠م – وما حدث فيه من أحداث جسيمة ـ تمت الإشارة إليها سابقاً ـ حيث واجه المهاجرون اليمنيون منافسةً شديدةً من مصادر أخرى لنوعية العمالة، وقد ازدادت هذه المنافسة بتقلُّص الطلب على العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في البلدان العربية النفطية، وذلك لبروز العمالة الجديدة من جنوب شرق آسيا التي تميزت بمهاراتها وانخفاض أجورها. ومُنْذُ عقد التسعينيات أصبحت الأبواب شبه موصدة أمام هجرة اليمنيين إلى دول الخليج، على الرغم من تحسُّن العلاقات الدبلوماسية بين اليمن وهذه الدول، حيث أصبحت الهجرة إليها متاحة فقط لعدد قليل من الكفايات والخبرات الفنية والعلمية التي ظل أصحابها مقيمين فيها، وتقدِّر الإحصائيات عددهم بـ ٧٦٦,٠٠٠ معظمهم في السعودية، وهم كما يبدو يمثلون اليمنيين الذين يتمتعون بوضع أفضل مقارنةّ بالوضع الذي كان عليه العائدون، سواءً من حيث الأجور أو شروط العمل والإقامة، بل ويُعتقد أن مستوى تأهيلهم وامتلاكهم للمهارات أعلى من المهاجرين العائدين الذين اتصفوا بافتقارهم للمهارات وانخفاض كفاياتهم الفنية، والذين صنفوا بأنهم عمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة في كلٍّ من قطاعات التجارة والنقل والبناء. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ملاحظة التوزيع المهني للمشتغلين في المهجر من المهاجرين اليمنيين العائدين، حيث جاءت المهن الحرفية والمتمثلة أساساً في أعمال البناء والتشييد في المرتبة الأولى بنسبة (٥٠,٥%) أي أن أكثر من نصف العاملين يزاولون هذه المهنة، ثم جاءت مهن البيع والشراء في

المرتبة الثانية بنسبة (٢٢%)، أما أدناها فقد كانت للعاملين في المهن الخدمية بنسبة (٣%)، في حين يتوزع الباقون على المهن الأخرى بنسب متفاوتة. وهذا يعني أن الارتباط بالهجرة اليوم ومستقبلاً سيظل مقتصراً على المهاجرين اليمنيين الأكثر تأهيلاً، ولن يكون هناك مكان للقوى العاملة غير الماهرة والمدربة، فقد أضحت الهجرة الدولية أكثر انتقائية وتنافسية في اختيار المهاجرين، وذلك وفقاً لما تفرضه أسواق العمل نتيجة للتغيرات المتلاحقة في تكنولوجيا العمل وموجة العولمة.

وعُدت المدة من ١٩٩٠م حتى العام ١٩٩٧م، مرحلة ركود وانحسار بالنسبة لتاريخ المهاجرين اليمنيين إلى دول الخليج، حيث شهدت عودة أفواج كبيرة منهم إلى أوطانهم، إلَّا أنه بعد العام ١٩٩٧م تحسَّن حجم القوى العاملة اليمنية العائدة من اليمن إلى دول الخليج إلى حدٍّ ما مقارنةً بما قبلها، وهذا التحسُّن لم يشمل دولة الكويت ـ طبعاً ـ التي انحسر فيها وجود القوى العاملة اليمنية بنسبة حادة تصل إلى ٩٢% تقريباً، وهو هبوط كبير مقارنة بما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية، وذلك أمر مفهوم.

الهجرة اليمنية الحضرمية إلى دول الخليج والجزيرة العربية:

- **نموذج الهجرة الحضرمية إلى السعودية:**

على الرغم من أن "محافظة حضرموت تُعد أكبر محافظات الجمهورية اليمنية، بامتدادها لمساحة إجمالية تقدر بحوالي (١٦١,٧٤٩) كم٢، مشكّلةً حوالي (٣٦%) من إجمالي مساحة الجمهورية"[٩]، فإن ذلك الامتداد الواسع وامتلاكها

(٩) بن الشيخ أبوبكر، صالح أبوبكر السقاف، أحمد محمد وبن ثعلب، محمد عبد الله والجابري، رزق سعدالله (٢٠١٥)، دراسة الاتجاهات الديموغرافية في محافظة حضرموت من خلال دراسة سلوك ومواقف المجتمع تجاه القضايا والمشكلات السكانية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة حضرموت، اليمن، ص١٧.

للعديد من الثروات الطبيعية، منها السمكية والزراعية والنفطية والسياحية وغيرها من الثروات والمقومات، لم يجعل منها منطقةً جاذبة"، حيث تعد من أكثر المناطق اليمنية الطاردة لسكانها، فقد خرجت من حضرموت الكثير من الهجرات الجماعية والفردية التي كانت أكثر وضوحاً وتأثيراً في داخل الوطن وخارجه في الثلاثة قرون الأخيرة من عصرنا الراهن، واتجهت موجات الهجرة الحضرمية إلى أكثر من مكان في العالم، ولكنها تركزت في جزر الشرق الأقصى والهند وشرق أفريقيا بداية، ثم المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي في وقت لاحق، لاسيما مع بدء عصر النفط والثروة.

وقد تميزت الهجرة الحضرمية إلى الحجاز عن غيرها من دول الخليج بأنها كان يغلب عليها الطابع الديني؛ لوجود الحرمين الشريفين بها، إضافةً إلى أن الهجرة الحضرمية إلى الحجاز لها جذور تاريخية قديمة تعود إلى ما قبل الإسلام، وبالتالي أصبح للحضارم موضع قدم مُنْذُ زمن طويل. كما تميزت أيضاً بقرب الحجاز من موطنهم حضرموت، ووجود رابطة الدين واللغة والعادات والتقاليد، وبالتالي لم يجد الحضارم صعوبة في الاندماج مع المجتمع الحجازي[١٠]. وقد استقر معظم المهاجرين الحضارم في المدن المهمة بالمملكة العربية السعودية كمدينة جدة، لاتساع رقعة النشاط التجاري فيها وتنوعه، وفي مدينتي مكة والمدينة المنورة ليكونوا مجاورين للحرمين الشريفين.

- **الهجرة الحديثة إلى السعودية (١٩٥٠-٢٠٠٠م):**

اتسمت علاقة القوى العاملة اليمنية أو المغتربين في دول الخليج والسعودية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، بأنها علاقة ذات بعد تاريخي وحسن

(١٠) الجوهي، خالد حسن (٢٠٢٠)، العلماء الحضارم في مكة المكرمة في القرن الحادي عشر الهجري – السابع عشر الميلادي، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، صنعاء، اليمن، المجلد الأول، العدد السادس، ص١٠٩.

جوار بشكل عام. وبقيام "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" في ثمانينيات القرن الماضي، ظهر التمايز السياسي والاقتصادي القانوني، ناهيك عن الثقافي والاجتماعي بين اليمن ودول مجلس التعاون، فانعكس ذلك سلباً على المهاجرين. ومع نهاية القرن العشرين، وبداية التسعينيات منه تحديداً، أصبحت علاقة المغتربين في هذه البلدان علاقة "قوى عاملة بسوق العمل"، أي مغتربين ليس إلاّ، بل إن اليمن تلقت في تلك السنوات أكبر ضربة مُنيت بها القوى العاملة اليمنية إبان أزمة الخليج الأولى ١٩٩٠م، والثانية ٢٠٠٣م، مما أفقد اليمن الكثير من رصيد القطع الأجنبي، وألقى بما يزيد عن مليون عامل يمني إلى السوق المحلية دفعة واحدة، وكانت تلك قاصمة الظهر. وقد ترتب على ذلك انقطاع شريان مساهمة المغتربين في مشاريع التنمية في بلادهم بصورة شبه كاملة، ولم تنتعش إلا مع بداية الألفية بعد أن تحسنت العلاقات إثر توقيع ترسيم الحدود بين الجمهورية اليمنية وكلٍّ من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

مثَّلت المملكة العربية السعودية القطب والمحور الذي كانت تدور حوله وتتجه نحوه أفواج الهجرة اليمنية في العصور الحديثة، حيث ارتفعت نسبة المهاجرين اليمنيين فيها إلى أكثر من ٧٥% من مجموع المهاجرين اليمنيين إلى مختلف أنحاء العالم. وبموجب تقديرات مكتب العمل في السعودية بلغ عددهم حوالي ١,٥ مليون عامل يمني عام ١٩٨٠م، بحكم الجوار الجغرافي واتساع مساحة المملكة التي تمكنت من استيعاب النسبة الأكبر من المهاجرين واستضافتهم. وتأتي هذه الإحصائية متوافقة إلى حدٍّ ما مع ما أظهرته الإحصائيات اليمنية بهذا الخصوص، "فقد أظهرت البيانات الرسمية أن عدد المغتربين اليمنيين في ثمانينيات القرن الماضي يقدر بحوالي ١,٤٠٦,٠٠٠ مغترب، يتوزعون بين ١,١٦٨,٠٠٠ مغترب من شمال اليمن بحسب تعداد عام

١٩٨٦م، وبين ٢٣٨,٠٠٠ مغترب من جنوب اليمن بحسب تعداد عام ١٩٨٨م"[١١]. وعشية "حرب الخليج الأولى" كانت المملكة العربية السعودية قد اتخذت عدة إجراءات في العام ١٩٨٩م، حدَّت من خلالها من حرية التملك العقاري لجميع المهاجرين، كما اتخذت العديد من التشريعات للحد من تسهيلات الإقامة. وفي منتصف عام ١٩٩٠م، وكرد فعل على موقف اليمن أثناء "غزو العراق للكويت"، أصدرت المملكة العربية السعودية قراراً يلزم المهاجرين في القطاع الخاص والعام الذين لا يكفلهم صاحب العمل لدى سلطات الهجرة السعودية بمغادرة السعودية أو تصحيح أوضاعهم فيما يخص الإقامة. وكان المهاجرون اليمنيون أكثر المهاجرين تضرراً من تلك الإجراءات لتمتع أبناء المناطق الشمالية منهم بتسهيلات الإقامة بدون كفيل، مما اضطر نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين للمغادرة الفورية إلى اليمن، في عودة قسرية، في فترة قصيرة أغسطس - ديسمبر من عام ١٩٩٠م، تاركين وراءهم مصالحهم وحقوقهم التي راكموها على مر السنين. فازدادت أوضاع اليمنيين المعيشية إرباكاً داخل بلادهم، حيث تعرض مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين في دول الخليج، لاسيما في المملكة العربية السعودية، إلى عودة مفاجئة لم يعدُّوا أنفسهم لها، نتيجة تلك الأحداث المؤسفة، وما ترتب عليها من مواقف سياسية وإجراءات أضرت بأوضاع المغتربين والمهاجرين في كلٍّ من الكويت والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص وبعض دول الخليج. أما بالنسبة لتوزعهم الجغرافي في المحافظات فقد شكلت محافظة الحديدة النسبة الأعلى بنحو ٣٦,٤%، بينما شكلت محافظة حضرموت النسبة الأدنى من المهاجرين العائدين بنحو ٤,٧% على

(١١) المتوكل، يحيى بن يحيى والفسيل، طه أحمد والخامري، كمال سلطان (٢٠١٤)، اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، دراسة منظمة الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص٣.

الرغم من أن الموجودين من حضرموت في السعودية هم الأكثر عدداً من بقية المحافظات، إلا أن نسبة الأسر العائدة منهم هي الأدنى بين المحافظات؛ بسبب خضوعهم لنظام الكفالة مُنْذُ البداية بصفتهم مواطني "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" السابقة، الذين لم يكونوا يتمتعون بصفة "مواطني الدولة الأولى بالرعاية" كما كان الحال بالنسبة لمواطني "الجمهورية العربية اليمنية" قبل الوحدة من حيث دخولهم المملكة من غير تأشيرة والبقاء والعمل فيها دون كفيل. ومما ساعد على بقاء العدد الأكبر من أبناء حضرموت في السعودية، على الرغم من الأزمة وحصولهم على الكفالة بسهولة، وجود أثرياء كبار سعوديين من أصول حضرمية يقومون بكفالتهم. وبعد استقرار الأوضاع نسبياً في اليمن وعودة العلاقات إلى طبيعتها، تهيأت الفرصة لليمنيين للهجرة بشكل أفضل وبطريقة نظامية بعد تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن عام ١٩٩٠م، حيث تم السماح بانتقال المهاجرين اليمنيين إلى السعودية ودول الخليج الأخرى ومختلف الأقطار والبلدان بعد أن رفعت القيود الداخلية على سفر أبناء المناطق الجنوبية، وتلك التي كانت مفروضة على هجرتهم من قبل معظم دول العالم؛ بسبب طبيعة النظام السياسي. إلا أن تلك الفرص جاءت وقد دخلت الهجرة العالمية في طور المنافسة الشديدة القائمة على المؤهلات العالية والنادرة؛ بسبب العولمة، فلم تقوَ العمالة اليمنية غير المؤهلة عليها إلا فيما ندر، كما مُنيت بتدني الأجور بسبب الأزمات المالية التي عصفت بالعالم ومنها دول المهجر، وأصبح مبدأ "البقاء للأرخص" هو السائد في سوق العرض والطلب، وبذلك فلم تعد الهجرة مجزية. ومن خلال نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الأول في الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٤م، والأخير حتى الآن، يتبين أن المهاجرين العائدين عام ١٩٩٠م قد شكلوا حوالي نصف مجموع المهاجرين اليمنيين في

دول الخليج النفطية، حيث بلغ عددهم ٧٣١,٨٠٠ مهاجر إثر حرب الخليج الأولى والثانية قبل نهاية عام ١٩٩٠م و٢٠٠٣م على التوالي[١٢]. وعلى الرغم من توافر هذه الإحصائيات، إلا أنها تمثل مؤشرات وبيانات محدودة، وليست معلومات دقيقة وواقعية ومتكاملة عن المهاجرين والمغتربين اليمنيين وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والمهنية وغيرها؛ ذلك أنها جُمعت من أسر المغتربين المقيمة داخل البلاد ليلة الإسناد الزمني للتعداد، وهي معلومات وبيانات غير كاملة وناقصة وغير دقيقة، لاسيما فيما يتعلق بالمغتربين والمهاجرين هجرة طويلة المدى، وغالباً ما تكون بيانات تعتمد على التخمين واجتهاد المُدلي بها.

هناك صعوبة كبيرة في الحصول على بيانات كاملة عن أفراد الأسرة المهاجرة لاسيما ما يتعلق بظروفهم الاجتماعية وحياتهم المعيشية، ولذلك فإن من المهم جداً إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن المغتربين والمهاجرين اليمنيين، ووضع خطة متكاملة لإجراء مسح شامل لكل المغتربين الموجودين في الخارج، تُجمع فيه بيانات أساسية عن حجمهم وتوزيعاتهم وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية ومؤهلاتهم وغيرها من المعلومات، وذلك من خلال الاستفادة من كل المصادر المتاحة وباستخدام الأدوات والوسائل الممكنة، والاستعانة بالتقنيات الالكترونية الحديثة وفي مقدمتها شبكة الإنترنت، وبالتنسيق والتعاون بين وزارة المغتربين والجهات ذات العلاقة في وزارة الداخلية (مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية)، وكذا مع الجهات ذات العلاقة في وزارة الخارجية (السفارات

(١٢) بن ثعلب (٢٠١٦) مرجع سابق، ص٣٢.

والقنصليات في الخارج)، بما يؤدي إلى إنشاء قاعدة معلوماتية متكاملة للمهاجرين والمغتربين اليمنيين[١٣].

وخلاصة القول، فقد حظيت العمالة اليمنية بمكانة خاصة في دول الخليج، ففي مرحلة ما قبل الأربعينيات كان (المهاجرون) جزءاً لا يتجزأ من تكوين المجتمع المحلي ونشاطه لاسيما في مجتمع الحجاز، كما شُرح أعلاه، بل إنهم كانوا بمثابة المواطنين، حيث تم تجنيس العدد الأكبر منهم في المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربي في مرحلة التدفق في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. أما في مرحلة الانتعاش أو (الطفرة النفطية المالية) في الفترة ١٩٧٣-١٩٩٠م فقد خُفضت عمليات تجنيس المهاجرين اليمنيين مقارنةً مع ما سبقها، لكن العمالة اليمنية ظلت تحصل على أفضل الامتيازات من بين القوى العاملة الوافدة عامة، بما فيها القوى العاملة العربية. ولا يقتصر حيز هذه المكانة بين الجانبين على الصُّعُد الرسمية في دول الخليج، بل على الصعيد الشعبي لدى المواطنين الخليجيين أيضاً، لكن هذا الحيز يتسع هنا أحياناً، ويضيق هناك أحياناً أخرى تبعاً لعوامل اقتصادية وسياسية متغيرة[١٤].

- **الهجرة إلى بلدان الخليج العربية (الكويت أنموذجاً):**

تأتي دولة الكويت ثانياً بعد السعودية في استضافة أكثر من ٤٠,٠٠٠ مهاجر يمني معظمهم من حضرموت[١٥]. عرف المهاجرون الحضارم أيضاً طريق

---

(١٣) القباطي، عبده محمد والبركاني، أحمد نعمان (١٩٩٩)، أهمية توفير قاعدة للمعلومات والبيانات في مجال الهجرة والمغتربين في اليمن، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص٢٠٠-٢٠٣.

(١٤) ديّان، مندعي عبدربه (١٩٩٩)، دول مجلس التعاون الخليجي والقوة العاملة اليمنية، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص٤٩٦-٤٩٩.

(١٥) بن ثعلب (٢٠٠٤) مرجع سابق، ص١٣١.

الهجرة إلى دولة الكويت مُنْذُ زمن مبكر، و لاسيما من ساكني الشريط الساحلي الشرقي (المكلا، الشحر، الحامي، الديس والمهرة،)، إضافة إلى بعض المناطق الشمالية، إلا أن أعدادهم جميعاً ظلت قليلة جداً مقارنةً بأفواج المهاجرين من الحضارم إلى المملكة العربية السعودية، من المناطق الداخلية في حضرموت وعلى وجه الخصوص دوعن، "حيث لم يزد عدد أبناء شطري اليمن المقيمين في دولة الكويت في سنة ١٩٨١م عن ١٢,٥٠٠ مهاجر، أكثر من ثلاثة أرباعهم أي ٧٦% منهم من الشطر الجنوبي وأغلبهم من محافظتي حضرموت والمهرة. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى العلاقات التجارية البحرية الساحلية بين موانئ حضرموت والمهرة وموانئ الكويت والخليج العربي طوال الفترة السابقة لاستقلال الكويت في سنة ١٩٦١م، عندما كانت تستخدم بكثرة السفن الشراعية المزود بعضها بمحركات. وهي علاقات أخذت تتراجع تدريجياً مع تناقص الاعتماد على السفن الشراعية، وقد كان المهاجرون الحضارم في دولة الكويت الأكثر تضرراً من حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩٠م، إذ "بلغت نسبة المهاجرين العائدين منهم حوالي ٦٩%، حيث بلغ إجمالي عدد المهاجرين العائدين بعد حرب الخليج الثانية إلى محافظة حضرموت حوالي "٣٣٩٧٤ مغترباً حضرمياً"[١٦]، فكانت تلك الحرب بمثابة النكبة الفجائية التي صحا عليها أولئك المهاجرون الذين لم يحسبوا حساباً لعودتهم القسرية، ناهيك عن الاختيارية. وبعد "تحرير الكويت" لم يتمكن من البقاء فيها أو العودة إليها إلا من استخرج جواز سفر غير يمني لبلد آخر، كالصومالي مثلاً، وبذلك فلا يُعدُّ من بقي في الكويت "يمنياً" من الناحية القانونية بالنسبة لسلطة البلد المضيف. وقد يكون لذلك

(١٦) الغرابي، ناصر سالم (٢٠١٣)، السكان والتنمية في حضرموت (١٩٩٠-٢١٠١م) مديريات حضرموت الساحل – حالة دراسية (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حضرموت، حضرموت، اليمن، ص٥٧.

انعكاس على أية دراسة أو مسح لأوضاع المهاجرين في الكويت على وجه الخصوص. أما الغالبية العظمى من العائدين فإنهم قد فقدوا كل فرصة للعودة إلى الكويت، ولم يبق أمامهم من خيار سوى البقاء في مناطقهم يعانون من ويلات تلك العودة الفجائية لسنوات طوال، حتى جاءت التعويضات التي فرضتها الأمم المتحدة لجميع المتضررين، فكانت بمثابة البلسم الذي داووا به جراحهم، فتمكن العدد الأكبر منهم من بناء بيوت سكنية لأسرهم أو أسسوا بها مشاريع صغيرة وبدأوا بها حياتهم الجديدة. ولعل من فوائد تلك الأزمة أنها حفزت البعض منهم على التفكير في مخرج لأزمتهم ولم ينتظروا تلك "المنحة"، فبادر العدد الأكبر منهم ـ لاسيما من فئة الشباب ـ مباشرة بالعودة إلى مهنهم السابقة، الاصطياد على وجه الخصوص، فمعظمهم من أبناء المناطق الساحلية، حيث عاش آباؤهم وأجدادهم على مهنة الاصطياد فعادوا إليها وأحبوها وانفتحت لهم أبواب الرزق على مصراعيها. والحقيقة أن الهجرة اليمنية إلى الكويت قد أصبحت "ظاهرة" نادرة الحدوث في التاريخ، فقد اختفت بخبطة سياسية واحدة إثر "الغزو العراقي للكويت" في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، فأصبحت أثراً بعد عين، فأزيحت جنسيتهم من قوائم "المقيمين في الكويت" فأصبح من بقي منهم من "تابعية" أخرى. وإن دل ذلك على شيء فهو غياب الاستراتيجية الواضحة لدى الدولة في الوطن الأم التي تحرص على كيفية حماية القوى العاملة المهاجرة، والحرص على حسن العلاقات مع الدولة المضيفة لحمايتهم وخلق كل أسباب النجاح لهم.

- **آثار الهجرة والمهاجرين في دول مجلس التعاون:**

يمكن القول إن المهاجرين اليمنيين ـ ومنهم أبناء حضرموت الذين هاجروا إلى دول الخليج واندمجوا مع أهلها ـ قد خاضوا في مهاجرهم تجارب ناجحة في مجملها على مختلف المستويات وفي كافة المجالات الاقتصادية والدينية

والاجتماعية والسياسية، ويمكن أن نستدل على ذلك النجاح من خلال تركهم لبصمات واضحة وجليّة تدل على مكانتهم وتأثيرهم الإيجابي في تلك المهاجر، ويمكن إرجاع ذلك النجاح إلى جملة من الأسباب، لعل في مقدمتها ما يأتي:

١) القدرة على الاندماج مع مختلف الفئات والأوساط المجتمعية، متجاوزين في سبيل ذلك العديد من الحواجز والعقبات التي قد تحول بين إقامتهم للعلاقات الاجتماعية مع مختلف أفراد المجتمعات المُهاجر إليها.

٢) الاقتصاد في العيش والمثابرة على العمل والقناعة باليسير، واحترام القوانين والعادات المحلية، وبهذا لم يجعلوا من أنفسهم مصدر قلق للسلطات القائمة في تلك المهاجر.

٣) التعاون الوثيق في ما بينهم، وإرساؤهم لمبدأ التكافل الاجتماعي الذي انعكس على الوطن على شكل مشاريع خيرية وتعاونية.

ويمكننا إيجاز الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة والمهاجرين فيما يأتي:

أولاً: الآثار الإيجابية:

- **على مستوى الأفراد المهاجرين:**

١) التحويلات المالية الهائلة لليمنيين العاملين بالخارج، حيث تعد الميزة الأولى للهجرة من اليمن[١٧]، فقد كان لها الأثر البالغ في تحسّن المستوى المعيشي للعديد من الأسر المعالة من قبل المهاجرين اليمنيين، كما نتج عن تلك التحويلات النقدية وكذا الوسائل العينية الحديثة والمتنوعة التي يرسلها المهاجرون لأسرهم، تحسّن واضح للمستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي لأفراد تلك الأسر.

(١٧) بن ثعلب (٢٠١٦) مرجع سابق، ص٦٨.

٢) توافر فرص التدريب والتأهيل للمهاجرين وأبنائهم من الجيل الثاني، مستفيدين من الخدمات التعليمية المتطورة في بلدان المهجر بشكل عام، بافتراض عودة هذه الخبرات العلمية والفنية والمهنية يوماً إلى الوطن متى تمكن اليمن من استقبالهم واستيعابهم في فرص عمل مناسبة، ولكن ذلك لم يحدث من الطرفين، فما تزال النسبة الأكبر من ذوي الخبرة والثروة مرتبطين بالهجرة حتى اليوم.

٣) تمكّن بعض المهاجرين من بناء مساكن شخصية أو مشاريع استثمارية لهم، ويُعد هذا النشاط في قطاع البناء والتشييد الذي يمول معظمه المغتربون، أحد الإسهامات الإيجابية للهجرة والمهاجرين، وقد ازداد قطاع البناء نشاطاً، لاسيما بعد إزالة عوائق النظامين الشموليين بقيام الوحدة في مايو ١٩٩٠م.

- **الآثار الإيجابية على مستوى الوطن:**

١) تعزيز ميزان المدفوعات من خلال التحويلات المالية للمهاجرين إلى أوطانهم، إذ بلغت تلك التحويلات نسبة ٤١% من جملة الدخل السنوي لليمن عام ١٩٧٦/١٩٧٧م[١٨]، وشهدت أعلى تدفق لها في سنوات الطفرة البترولية، وعلى وجه الخصوص في السنوات التي شهدت فيها الأسعار البترولية معدلات عالية خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٨٣م، إذ بلغت أعلى التحويلات في عام ١٩٨٣م ما يساوي ١,٧ مليار دولار أمريكي[١٩]، بينما يقدّر حجم تلك التحويلات خلال الثلاثين سنة ١٩٧٠-٢٠٠٠م بمبلغ لم يتجاوز (٦٥) مليار

(١٨) فارع، وهيبة وحُمّد، نورية على (١٩٩٩)، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على مكانة المرأة وتشكيل أدوارها في الأسرة والمجتمع، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص٣٢٣.

(١٩) باجمّال، عبد القادر (١٩٩٩)، الاقتصاد السياسي للهجرة، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص١٠.

دولار أمريكي، معظمها كان مصدرها دول الخليج، لاسيما السعودية التي كانت وحدها مصدر تحويلات تجاوزت (٣٠) مليار دولار أمريكي[٢٠]. وهي بذلك تعد أهم مصدر من مصادر تمويل مشاريع التنمية وسد العجز في ميزان المدفوعات، بل إن تلك التحويلات أصبحت تفوق الصادرات – لاسيما غير النفطية – من حيث تأثيرها على ميزان المدفوعات وتكوين المدخرات القومية.

٢) تمكّن الاقتصاد اليمني من حصر معدل البطالة في حدود مقبولة، مقارنة بغيره من الدول النامية في حقبة السبعينيات والثمانينيات، وذلك من خلال تدفق أعداد هائلة من المهاجرين والقوى العاملة المؤهلة وغير المؤهلة إلى أسواق النفط.

٣) يشكّل المغتربون اليمنيون، لاسيما العائدون منهم للاستثمار، قوة اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية للبلد، وينبغي الاستفادة منها واستثمارها في عملية التنمية بمختلف مجالاتها[٢١]. وقد مثلث الحركة التعاونية التي انتشرت في كثير من قرى ومدن الشطر الشمالي في منتصف السبعينيات الوعاء المناسب لاستيعاب تحويلات المغتربين، لاسيما من المملكة العربية السعودية، والاستفادة منها في التنمية المحلية المجتمعية، حيث كان المغتربون يتنافسون ويتبارون في تنمية مناطقهم من شق للطرقات ومشاريع للإنارة وتمديدات المياه الصالحة للشرب إلى المنازل.

---

(٢٠) السقاف، جعفر محمد (١٩٩٩)، المغتربون اليمنيون الحضارم، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص٣٧.

(٢١) العودي، حمود (١٩٩٩)، المغتربون اليمنيون وعلاقتهم بالتنمية والتعاون الزراعي، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، ص٩٤.

٤) التخفيف من آثار ضغط النمو السكاني على البيئة والمصادر الطبيعية، وامتصاص جزء من العمالة الفائضة بتشغيل الأيدي العاملة غير الماهرة لاسيما، في المشاريع الخاصة أو الصغيرة التي يقوم بها المغتربون.

٥) وجود حالة من الاستقرار النفسي والمجتمعي لدى كثير من أسر المهاجرين في الداخل، نتيجة تحسّن مستواهم المعيشي وتحسين مستوى مدخرات المهاجرين في الخارج.

٦) اكتساب المهاجرين خبرات ومؤهلات جديدة، ستمكنهم حتماً من الاستفادة منها وتوظيفها في مهنهم الجديدة في موطنهم الأصلي بعد انقضاء فترة الاغتراب.

- **الآثار السلبية للهجرة: على مستوى الوطن:**

نشأت ظاهرة الهجرة الخارجية في اليمن نتيجة لتخلف تقسيم العمل وحالة التبعية، كما أن الهجرة ذاتها تفضي في ظل السياق الاجتماعي الراهن إلى زيادة تلك التبعية، وهذا مجرد مثال للتأثيرات السلبية المصاحبة لظاهرة الهجرة من المجتمعات العربية، وقد كان اليمن البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية القادر على إنتاج ما يحتاجه من غذاء، غير أن الوضع تغيّر كثيراً تحت تأثير متغيرات مختلفة[٢٢].

وفيما يتعلق بحجم الهجرة فإن الهجرة من شمال اليمن تعد أوسع نطاقاً من جنوبه (كما أسلفنا)، ويبدو هذا منطقياً بسبب كبر حجم القوى العاملة نظراً للزيادة السكانية من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب أن قوانين الهجرة المشددة في الشطر الجنوبي أدت إلى التضييق على حركة القوى العاملة في الشطر الجنوبي بسبب

(٢٢) القصير، أحمد (١٩٩٠)، شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن، مطابع دار ثابت للنشر، ط ١، القاهرة، مصر، ص٥-١١.

(نظام الضمانة) على مدى ثلاثة عقود تقريباً، كانت هي الذروة في فترة الازدهار الاقتصادي لدول مجلس التعاون؛ بسبب ارتفاع عائدات النفط خلال (١٩٧٣-١٩٨٣م). وكان ذلك بمثابة الفرصة الضائعة. وقد جعل ذلك الوضع الآثار السلبية تبدو بادية في الشطر الجنوبي أكثر منها في الشطر الشمالي، لعدة اعتبارات أهمها:

أ. صعوبة معاملة إجراءات المغادرة والهجرة، والتضييق على المغتربين باللوائح والإجراءات الجمركية الصارمة التي جعلت المهاجر أمام خيارين: إما الهجرة النهائية وقطع الصلات بالوطن عندما تسنح له الفرصة للهرب عبر الحدود، أو البقاء في البلد والانضمام إلى جيش العاطلين.

ب. زيادة نسبة تسرب العمالة الماهرة وشبه الماهرة من الشطر الجنوبي؛ بسبب توقف حركة الاستثمار وشحة فرص العمل.

ج. نمو روح الاتكالية وزيادة معدل (البطالة الاختيارية) لدى أسر المغتربين وأبنائهم، والاكتفاء بالتحويلات المالية التي يبعث بها المعيلون من المهجر. وفي الشطر الجنوبي وصلت الأمور إلى حد إرسال التموين الشهري من المواد الغذائية (الراشن) من الخارج؛ بسبب السياسة التموينية القاسية والعشوائية التي أدت إلى حرمان الناس من أبسط الحقوق والضروريات، فأصبح المغترب مهموماً بتوفير الغذاء والكساء لأهله بدلاً عن التخطيط للادخار والاستثمار في بلده.

د. كانت الطامة الكبرى أن لجأ الكثير من المهاجرين إلى التخلص من ممتلكاتهم ببيعها أو بالتنازل عنها للوسطاء والسماسرة مقابل تهريب عوائلهم ليعيشوا معهم في المهجر؛ لأنهم لا يضمنون العودة، وانقطع بذلك كل أمل في مساهمة المغتربين في تطور بلدهم. وقد تسبب ذلك الوضع في حدوث

كارثة إنسانية عندما عاد المغتربون من أبناء حضرموت، على سبيل المثال، هاربين من الكويت والسعودية بسبب حرب الخليج ١٩٩٠م ولم يجدوا المأوى في بلادهم، لأنهم لم يخططوا لمثل تلك اللحظة ولم يدخروا شيئاً، ولم تخفف عليهم محنتهم تلك إلا إجراءات الأمم المتحدة بقرار التعويض المالي للأسر والأفراد الذين غادروا الكويت قسراً.

ه. تحمّلت الدولة في الجنوب كثيراً من الأعباء؛ نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة، حيث اضطرت إلى الصرف من الموازنة العامة على رعاية عائلة المهاجر في الداخل في ما يخص تكلفة السكن وخدمات التعليم والصحة ودعم السلع الأساسية دون مساهمة من ذويهم في المهجر، وذلك على حساب خطط الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

و. أدى ذلك إلى تسرب الكوادر والمتخصصين من الطلبة الدارسين في الخارج من مناطق دراستهم إلى بلدان المهجر مباشرة، دون العودة إلى أرض الوطن، لأنهم يضمنون تنقلهم بسهولة ويسر، إضافة إلى تدني المرتبات والأجور إلى أدنى مستوى مما لا يشجع على بناء أسرة وبدء حياة كريمة.

- **الآثار السلبية على مستوى الأفراد المهاجرين أنفسهم في المهجر**:

قبول بعض الكوادر والخريجين بوظائف بعيدة عن تخصصاتهم، واضطرار بعض المهاجرين للقيام بأعمال تختلف في احتياجاتها المهارية عن الأعمال التي كان يقوم بها في موطنه، والتي يفترض أن يعمل بها بعد عودته إليه، ناهيك عن أن الأقطار المستقبِلة لا تتيح لقوة العمل الوافدة فرصاً للتدريب وتحسين مستوياتهم المهارية والمهنية والارتقاء بها، حيث اقتصر الانتفاع بما يتاح لديها من هذه الفرص على أفراد قوة العمل المواطنة.

- **الآثار السلبية على مستوى الوطن:**

١. أدت الهجرة غير المنظمة التي تتم بقرارات فردية عشوائية إلى إفراغ البلد من قواها البشرية وإعاقة تطويرها، وقد أدى ذلك إلى حدوث اختلال في التركيبة السكانية التي بلغت حوالي ٩١,٣% مقابل كل ١٠٠ من الإناث نتيجةً لكثرة المهاجرين من الذكور. ففي محافظة حضرموت، انخفضت نسبة القوة البشرية المنتجة إلى حوالي ٤٧% في سنوات الذروة (١٩٩٠/١٩٧٠)، مما يدل على ارتفاع نسبة المهاجرين من محافظة حضرموت في سن الشباب، فأدى ذلك إلى نقص حاد في فئات الشباب القادرين على العمل من ناحية النشاط الاقتصادي. أما من الناحية الاجتماعية، فقد أدى ذلك إلى غياب الأزواج والآباء لفترات طويلة في المهجر، الأمر الذي أحدث تصدعاً في النسيج الاجتماعي للبلد على نطاق واسع. وقد نجم عن ذلك اضطراب في الأدوار الاجتماعية المعتادة عبر النوعين وفئات العمر، فقد خرجت النساء للعمل في الريف والمدينة وانتشرت "عمالة الأطفال"، وأصبح من المعتاد مشاهدة أطفال يقومون بأعمال الرجال ويسلكون مسلكهم اجتماعياً، بما في ذلك اكتساب العادات الضارة مثل التدخين ومضغ القات.

٢. نقص العمالة الماهرة: والذي كان من أكبر العوائق الخطيرة التي واجهها الشطر الجنوبي سابقاً في جهود الإنماء، مما تسبب في تأخير تنفيذ بعض المشروعات لاسيما في قطاع التشييد. ويعد هذا العجز في قوة العمل من عوامل تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ ذروته في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. كما عانى المجتمع من انتشار نمط

استهلاكي وتفاخري ذي محتوى استيرادي عالٍ، نتيجة لإرساليات المغتربين البضائع والمواد الاستهلاكية النادرة إلى أهاليهم.

٣. كما كان لتدفق هجرة القوى العاملة من الشطرين سابقاً، في منتصف السبعينيات، أثرها في بروز الحاجة لاستقدام قوى عاملة مؤهلة وغير مؤهلة في مختلف المجالات من البلاد الآسيوية والأفريقية، والعربية منها وعلى وجه الخصوص مصر والسودان، وذلك للعمل في مجالات التعليم والصحة والخدمات المختلفة، منها الإنشائية والفندقية وخدمة المنازل. وقد بلغت تلك الحاجة ذروتها خلال المدة ١٩٧٨ – ١٩٨٤م، كما تشير إلى ذلك تصاريح العمل الرسمية ورخصه [٢٣]، واستمرت تلك الحاجة باستمرار هجرة القوى العاملة من اليمنيين إلى الخارج، إذ بلغ "عدد المقيمين في اليمن من العرب فقط بحسب جنسياتهم في العام ٢٠٠٠م حوالي ٦٤٦٠ عاملاً، وكانت محافظات صنعاء العاصمة وعدن وتعز هي الأكثر استقداماً للقوى العاملة من العرب، حيث استقدمت صنعاء ١٥١٠ عمال، واستقدمت محافظة عدن ١٤٠٢ عامل، بينما استقدمت محافظة تعز ١٢٨٦ عاملاً، وكانت محافظتا حضرموت (المكلا - سيئون) والمهرة أقل المحافظات استقداماً للعمالة العربية، إذ استقدمتا على التوالي ٣٤١،و ١٠٨ عاملاً من العرب"[٢٤]. ونتيجة لذلك، شكّل استقدام تلك القوى العاملة العربية والأجنبية وتشغيلها في الأنشطة والخدمات المختلفة الحكومية والخاصة أحد أوجه الإنفاق الرئيسة

(٢٣) بن ثعلب (٢٠١٦) مرجع سابق، ص٢٥.

(٢٤) بن ثعلب، محمد عبد الله والجوهي، محمد سالم (٢٠٠٢)، الهجرة والتحضّر في الجمهورية اليمنية، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة الدراسية بعنوان "السيناريوهات البديلة والتحديات المستقبلية"، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، حضرموت، اليمن، ص٢٤-٢٥.

للنقد الأجنبي الذي تساهم تحويلات المهاجرين اليمنيين المالية بنسبة كبيرة منه.

٤. ركود النشاط الزراعي: حيث كان لتزايد هجرة الأيدي العاملة الريفية الفائضة من شمال اليمن على وجه الخصوص أثره السلبي في ركود النشاط الزراعي، الذي أسهم بدوره في تدهور الإنتاج الزراعي في المدرجات الزراعية في الهضبة الوسطى – أخصب الأقاليم الزراعية في اليمن – وعدم قيام أية صناعات تحويلية، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي وبروز ظاهرة الكساد الزراعي لاسيما في الأعوام ١٩٧٠ و١٩٧٣م، وقد زاد من إشكالية تدهور قطاع الزراعة بتأثير الهجرة الخارجية على عدم توافر سياسات وخطط زراعية حكومية تستقطب رأس مال المغتربين وتوظفه لتنمية المناطق الريفية الزراعية وتقوم بعمليات التخطيط للدراسات والمشاريع التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية تدريجياً لاسيما الحبوب، وتحفيز المزارعين لزراعتها وتقديم التسهيلات الرسمية لهم.

٥. تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: وذلك نتيجة ضعف تجربة التخطيط في شطري اليمن وعجزها عن تحقيق التوازن المطلوب في مشاريع التنمية الجهوية الريفية ومشاريع التنمية في المدن الرئيسة، وتشغيل القوى العاملة المتعطلة، وعدم القدرة على تأهيل المنخرطين في قوة العمل وتدريبهم، كما لعبت الأوضاع السياسية غير المستقرة بشكل عام دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الاقتصادية على وجه التحديد، وذلك بسبب الصراع القبلي والسياسي في الشطر الشمالي سابقاً، وبسبب الصراع

السياسي الدموي على السلطة داخل الحزب الحاكم في الشطر الجنوبي سابقاً[٢٥].

٦. توجه نسبة من المهاجرين العائدين والمرتبطين بالهجرة نحو استثمار مدخراتهم وخبراتهم في المدن فقط، حيث اتجهوا لممارسة أعمال واستثمارات جديدة تتناسب مع وضعهم الاجتماعي والاقتصادي الجديد في المدن.

٧. ظهور مشكلة تغيّر أنماط التفكير والسلوك لدى العديد من سكان اليمن عامة، الذين أصبحت نسبة كبيرة منهم تعيش عالة على عائدات المهاجرين، مما انعكس سلباً على مختلف أشكال الإنتاج الزراعي والصناعات الحرفية والأعمال اليدوية في الريف، وأدت إلى تدفقها في تيارات هجرة داخلية إلى المدن الرئيسة حيث الخدمات الأفضل وفرص العمل الخدمي في المحلات التجارية والفنادق والنقل والأعمال المكتبية، أكثر مما هو في النشاط الإنتاجي في المصانع أو المعامل. ويستثنى من العمل الإنتاجي العمل في قطاع البناء والتشييد الذي يشهد تطوراً سريعاً في عواصم المحافظات على وجه الخصوص. وبذلك نستطيع القول إن انعكاس الهجرة وعائداتها على التطور المهني والقطاعي في معظمه كان سالباً، عدا ما يرتبط بحركة التنمية العقارية عموماً، فقد تمكن قسم من المغتربين من بناء مساكن شخصية واستثمارية.

٨. حدوث وهن أو ضعف في العلاقات الأسرية، وبروز العديد من المشاكل الزوجية، والتي ربما تنتهي بانفصال الأزواج عن بعضهم وتهدُّم بيوت

(٢٥) بن ثعلب (٢٠١٦) مرجع سابق، ص٢٥-٤٠، ١٧٥.

الزوجية، ناهيك عما يترتب على ذلك من انحراف للأبناء نتيجة صعوبة متابعة تربيتهم.

٩. العودة الفجائية لحوالي ٧٣١,٨٠٠ من المغتربين اليمنيين العائدين دفعة واحدة في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١م، التي تسبّبت في خلق حالة اقتصادية مترديّة من خلال التأثير على ميزان المدفوعات الذي كان يعتمد إلى حدٍّ كبير على التحويلات المالية كمصدر للنقد الأجنبي، كما ساهمت تلك العودة في رفع معدل البطالة؛ نتيجة عدم تمكّن جميع الناشطين اقتصادياً من إيجاد فرصة عمل منتجة، حيث لم تتوافر فرص عمل إلا لحوالي ٣٨,٢٣٦ من العائدين من إجمالي ٣١٨,٥٦٦ ناشطاً اقتصادياً عائداً، أي لحوالي ١٢% منهم فقط.

١٠. ضعف مساهمة المهاجرين في الاستثمار وعمليات التنمية في الوطن:

شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بلوغ تحويلات المغتربين الذروة وارتفاعها إلى حوالي ١,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣م، على مستوى شطري اليمن سابقاً. لكن مساهمة المغتربين في عمليات التنمية لم تزد على ٧,٢% فقط من الحجم الكلي للاستثمارات داخل الوطن، وهي نسبة ضئيلة جداً لا تتناسب مع حجم التحويلات المالية الضخمة التي لم تجد الاستخدام الأمثل، حيث وظفت في برامج الاستيراد بدلاً من برامج الإنتاج والاستثمار الحقيقي في قطاعات الزراعة والصناعة. وبسبب غياب الاستراتيجيات والخطط الحكومية الاستثمارية التي كان يمكن أن تحيلها إلى مشاريع استراتيجية لتطوير البلد، وضعف وعي المهاجرين أنفسهم فقد أُهدر معظمها في مشاريع ربحية سريعة أو ادخار في البنوك أو (الاكتناز) في البيوت أو على شكل مصروفات شخصية باذخة، وأحياناً تبديدها في

خصومات (مشارعة) أو المغالاة في المهور، مما أدى إلى ظهور أنماط من الاستهلاك المضرة بالإنسان والبيئة معاً، إضافة إلى بروز ظاهرة الاتكالية والبطالة المقنعة في أوساط أهالي المهاجرين وذويهم الذين ما عادوا يكلفون أنفسهم مشقة البحث عن وظيفة أو الانخراط في سلك الإنتاج الاقتصادي الاجتماعي. وبكلمات أخرى، فبينما نجح المهاجرون في تحسين ظروفهم وأسرهم، فشلت أو قصرت الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة للاستثمار في استقطابهم للمساهمة في مشاريع استثمارية إنتاجية.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج أنه لا يمكن لليمن الاعتماد على تحويلات المغتربين فقط في إحداث التنمية المستدامة القابلة للاستمرار، وإنما الاعتماد على إحداث تغيير بنيوي في النسق الاجتماعي الاقتصادي السائد وتطوير مشروعات الإنتاج المادي الصناعي والزراعي والسمكي، أي الانطلاق في عملية دؤوبة لترشيد مواردها الذاتية المادية منها والبشرية وتنميتها وتحويلها إلى طاقات منتجة، من خلال إدماجها ضمن خطط تنموية شاملة يتم الربط فيها بشكل وثيق بين التنمية والتحديث، أي الربط بين التنمية وتحديث التعليم والتدريب والقضاء والقانون، كشروط جوهرية من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار والتنمية.

وفي إطار هذا التوجه، يجب أن تعمل الدولة على رعاية الكفايات والخبرات اليمنية الموجودة في البلد أو العائدة تحت أي ظرف من الظروف، أو التي ما زالت مهاجرة ولديها رغبة في العودة ومزاولة العمل وتتوافر فيها الشروط المطلوبة، والتي يمكن أن تغطي جوانب الاحتياج في القطاعات المختلفة (حكومي أو خاص). ويمكن تحقيق ذلك من خلال عملية منظمة وبرامج وسياسات وخطط مبنية على قاعدة بيانات ومعلومات صحيحة عن العمالة اليمنية

في المهجر، يتم فيها التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات اليمنية المعنية في الداخل والخارج.

الهجرة، كما أسلفنا، حراك بشري إنساني لا يمكن إيقافه، وله دوافعه الطبيعية والبيئية والبشرية الخاصة والعامة، التي تعيد نفسها بأشكال ولكنها لا تنتهي أبداً. وعليه، يكون الخيار الأمثل للتعامل مع ظاهرة الهجرة هو السيطرة عليها وتوجيهها وتعظيم الاستفادة منها. من هذا المنطلق، فإن اليمن وعلى المدى الطويل يجب أن تضع الاستراتيجيات لربط الهجرة بجهود التنمية، وأولها إصلاح البنية الاقتصادية الاجتماعية الإدارية التي من شأنها أن تحد من تدفقات الهجرة غير المنظمة. كما عليها أن تعمد إلى تنظيم الهجرة بعقد اتفاقيات التعاون مع دول الجوار على وجه الخصوص والمهاجر عامة لضمان المصالح المتبادلة وتحقيق الأمان للمهاجرين للعمل والعيش في أمن وسلام، وفقاً للقوانين الدولية المرعية. إننا نعيش في عصر أصبحت فيه الأيدي العاملة مؤهلات وكفايات قبل أن تكون قوة عضلية، فوق كونها سلعة تخضع للعرض والطلب. وعليه فإن على الحكومة أن تضع البرامج المناسبة لقوة عاملة مؤهلة بمختلف المستويات، قادرة على المنافسة في عصر العولمة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تعمد الدولة إلى وضع استراتيجيات وبرامج تشجيعية للاستثمار العربي والإقليمي والدولي في اليمن، بحيث تتكامل مردودات هجرة الأيدي العاملة المؤهلة من اليمن مع رؤوس الأموال القادمة من دول الخليج وسواها للاستثمار، لخلق حالة من "شراكة التنمية" بين اليمن والبلدان المضيفة لمهاجريها.

- **الآثار الإيجابية للهجرة في مجتمعات دول الخليج والجزيرة العربية**:

تتجلى منافع الهجرة اليمنية العائدة على دول الخليج، على وجه الخصوص السعودية، فيما يأتي:

١) الحصول على قوة العمل اليمنية والمؤهلة بدرجات متفاوتة، وسهولة التعامل معها، نتيجة لوحدة اللغة والتقارب في الكثير من العادات والتقاليد، مما يسهل على أرباب العمل التعامل والإنجاز، لاسيما أثناء مدة عدم خضوعها لنظام الكفالة وتسهيل الهجرة التي كانت تتمتع بها.

٢) قدرة العمالة اليمنية على التحمل والعمل في ظروف بيئية شاقة، وعلى وجه الخصوص أعمال البناء والقيام بكل أنواع الخدمات وتمكين المجتمعات النفطية في دول الخليج من التحديث السريع لمجتمعاتها، وبناء الهياكل الأساسية اللازمة.

٣) سدت العمالة اليمنية الرخيصة النقص الحاد في العمالة المحلية؛ بسبب عزوف المواطنين الأصليين عن القيام بالأعمال البسيطة والشاقة، وهي بذلك تغطي ظاهرة "البطالة الاختيارية" المنتشرة بين شباب المجتمعات النفطية التي باتت تؤرق الحكومات في تلك الدول، كون نسبتها تزيد من عام إلى آخر.

٤) تمرس المغتربين اليمنيين بالنشاط التجاري وقدرتهم على إدارة الأعمال التجارية في القطاع الخاص. وقد شكَّل الكثير منهم ثروات هائلة استثمروها في بلدان الهجرة وافتتحوا المحلات التجارية والشركات الكبرى، وشيدوا وتملكوا العمارات السكنية، ودخلوا في شراكات أقاموا بها صروحاً اقتصادية من الباطن بسبب القوانين الجائرة التي تمنع عليهم التصريح بممتلكاتهم.

٥) تمرس اليمنيين بالتعامل مع الحجاج والمعتمرين، وسيطرتهم شبه الكاملة على أسواق التجزئة التي يديرونها على مدار الساعة.

- **الآثار السلبية للهجرة في مجتمعات دول الخليج**:

كانت قضية العمالة الوافدة ـ ولا تزال ـ إحدى أهم القضايا التي تواجه دول الخليج، على المستويين القُطري والجماعي، خاصةً بعد أن غدا حجم هذه العمالة

من الضخامة بحيث يشكل الغالبية بالنسبة لقوة العمل، وفي بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان الأصليين[٢٦]. وقد اتخذت الدول الخليجية مجموعة من السياسات المنظمة للهجرة خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث صاحب هذا التيار المتزايد من الهجرة إلى دول المنطقة مجموعة من السياسات التنظيمية والإدارية للحد من تفاقمها. حيث تشكِّل التحديات التي تفرضها العمالة الوافدة إلى دول الخليج مجموعة متفاعلة على عدة مستويات، منها ما هو سياسي وأمني واقتصادي وآخر ثقافي، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى ضرورة الحد من هذه العمالة باتخاذ عدة إجراءات، منها ما هو وطني ومنها ما هو إقليمي على المستوى الخليجي وآخر على المستوى العربي. ولكن هذه المسألة تعد قضية تخص المجتمع المستقبِل للهجرة نفسه، وليس للهجرة الوافدة يد فيه. وإذا جاز لنا القول فإن الهجرة الوافدة من اليمن وغيرها من البلدان أصبحت المستفيدة من ظاهرة التخلخل السكاني في ـ تلك المجتمعات ـ التي لا يبدو لها حل في المنظور القريب؛ بسبب تمسك تلك الدول بسياسة "التقوقع الإثني" إذا صح التعبير، وذلك بعدم اتباعها سياسة للتجنيس تفضي إلى تطعيم المجتمع بعناصر جديدة تؤدي إلى تطويره من داخله كماً ونوعاً. وهذا بالضبط هو ما تفعله الدول المتطورة والغنية في العالم من أمريكا إلى كندا وألمانيا، ناهيك عن الدول الإسكندنافية، التي من ضمن أسباب تطورها فتح باب الهجرة المنظمة للكوادر المؤهلة، بمعنى أنها تتيح الفرصة لأحسن ما في العالم من كوادر، ثم اتّباعها نظاماً ذكياً للتجنيس فيحصل التنوع والتعدد والمنافسة في المجتمع فيتطور. ونحن نرى ابن مهاجرٍ أفريقي (أوباما) يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وعلي العطاس وزيراً سابقاً

(٢٦) الشامسي، ميثاء سالم (٢٠١١)، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مجلة شؤون اجتماعية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، السنة (٢٨)، العدد (١١٢)، ص١٨٨.

للخارجية في إندونيسيا، وزوج رئيسة سنغافورة (السيدة حليمة يعقوب) وهي من أصول هندية، هو (السيد محمد عبدالله الحبشي) وهو مهاجر من حضرموت، وحتى رئيس وزراء (تيمور) التي انفصلت عن إندونيسيا سنة ٢٠٠٢م، على الرغم من تحفظنا، هو (السيد مرعي بن عمود أو عبود الكثيري) هو من أصول حضرمية. ولعل الأستاذ الدكتور العالم المصري أحمد زويل، الحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء، قد لخص الفرق في العقليات: "ليس الغرب عباقرة ونحن أغبياء، هم فقط يدعمون الفاشل حتى ينجح، ونحن نحارب الناجح حتى يفشل"، مع احترامنا لجميع من نذكر، ولا نحسبهم جميعاً إلا من الأذكياء المبرزين وإلا لما وصلوا إلى هذه المستويات. لكن المغزى من عبارة البروفيسور زويل، هو أن تلك مجتمعات تعطي الفرص للجميع وتدعهم يتنافسون بدون حدود ولا قيود. وهكذا كانت (الهجرات العالمية) الأولى إلى أمريكا بعد اكتشافها، بدافع "البحث عن الفرص"، وقد وجد كلٌّ فرصته.

أما من حيث الواقع المعاش، فلم يسجل التاريخ واقعة محددة أضرت بتلك المجتمعات المضيفة كان المتسبب فيها المهاجرون اليمنيون، إلا إذا كانت هناك جرائم أو جنح فردية. فالمعروف عن المهاجرين اليمنيين أنهم في الغالب الأعم ملتزمون بقوانين البلد المضيف. وإذا كانت هناك من سلبية فهي ترتد عليهم، فكثير منهم قد قضوا ردحاً من الزمن في المهجر وأسسوا أسراً عاش أفرادها ودرسوا، وعمل أبناؤها في تلك المجتمعات التي أصبحوا بمرور عقود من الزمان يشعرون بالانتماء إلى تلك البلدان، ولكنهم محرومون من (جنسيتها) وبالتالي من الكثير من حقوقهم. وهذا جهد ضائع، وإذا كانت هناك من سلبية للمهاجر اليمني في المجتمع الخليجي فهي هذه، ولكنها من نوع (هذا جناه أبي عليَّ). وبكل المقاييس تبدو سلبيات الهجرة اليمنية بمواصفاتها وشروطها الحالية

أكثر من إيجابياتها على المدى البعيد. وإذا كان عامة الناس يعتقدون بالخطأ أن الهجرة هي مصدر الخير لليمن واليمنيين، فإن المفكرين والسياسيين والباحثين يعتقدون أن ما قدمه المهاجرون من تحويلات واستثمارات لم يكن سوى مخدّر للسكان الذين التزم المهاجرون بإعاشتهم، وللوطن الذي انخدع بتنامي تحويلاتهم واعتمد على استمرارها ردحاً من الزمن، قبل قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، مما أدى إلى انحراف مسيرة التنمية عن مسارها، وتحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي أكثر مما هو إنتاجي.

إن هجرة اليمنيين إلى الخارج، وإن كانت لا تُعد حلاً مناسباً وجذرياً لمواجهة الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية التي عانت منها بعض القطاعات في المجتمع اليمني في الماضي أو الحاضر، إلا أنها كانت أمراً لا مفر منه لجأت إليه هذه القطاعات في سعيها لحل تلك الأزمات[٢٧]، ولا شك أن تهافت الشباب وتزايد رغباتهم في الهجرة إلى الخارج؛ أملاً منهم في تحسين مستوياتهم المعيشية سيظل مستمراً دون توقف، وسيظل هاجساً يراود العديد منهم، ما لم يتم الوقوف على الأسباب والدوافع الرئيسة لهذه الظاهرة، ووضع المعالجات والحلول الجذرية لها، ومنها الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية، والتركيز على جذب استثمارات المهاجرين اليمنيين إلى موطنهم، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والاستفادة من الكوادر المؤهلة في الداخل والخارج ودعمها وتشجيعها وتمكينها من إدارة المؤسسات والهيئات العلمية والإنتاجية في مختلف المجالات.

---

(٢٧) باحاج، عبد الله سعيد (١٩٩٨)، المغتربون والتنمية في الجمهورية اليمنية، (الطبعة الأولى)، مكتب الحاج للترجمة والخدمات، حضرموت، اليمن، ص٦٣.

السياسات الدولية وانعكاساتها على الهجرة اليمنية الحضرمية:

قادت الدول الأوروبية الاستعمارية حركة تقسيم العمل الدولي وفق سياساتها الاستعمارية. فقد وجهت بريطانيا وإيطاليا وفرنسا القوى العاملة اليمنية بداية للهجرة إلى الصومال والحبشة وجيبوتي مُنْذُ عام ١٨٥٠م. ثم ارتبط تقسيم العمل الدولي عام ١٩٥٠م بالهجرة إلى دول الخليج النفطية، فتغير معها مسار الهجرة اليمنية، وقد تزامن تغيير مسار الهجرة الدولية في عام ١٩٥٠م مع منح بعض الدول الأفريقية والآسيوية استقلالها، فعمدت الحكومات الوطنية في تلك البلدان إلى اتخاذ الإجراءات الصارمة على الهجرة وتأشيرات السفر، ووضعت القيود على التحويلات المالية، مما انعكس سلباً على معيشة السكان في محافظة حضرموت، وقد كانت تلك الأحداث عوامل مساعدة على تغيير مسار الهجرة اليمنية من حضرموت ومن بقية أنحاء اليمن والمهاجر التقليدية الأفريقية والآسيوية إلى دول الخليج العربي[٢٨].

دخلت حضرموت مجال السياسة الدولية من الباب البريطاني الواسع بعد إبرام "معاهدة الصداقة" مع السلطنة القعيطية سنة ١٨٨٣م، تلتها "معاهدة للحماية" سنة ١٨٨٨م، وتوجت العلاقات بـ"معاهدة للاستشارة" ١٩٣٧م، التي عُيِّن بموجبها (هارولد إنجرامس) أول مستشار بريطاني في حضرموت بقسميها، فأصبح مهندس سياساتها. وكانت صلاته بالمهاجرين الحضارم قد ابتدأت في (زنجبار) بشرق أفريقيا، وهي أولى محطاته في الالتحاق بالخدمة الاستعمارية لبلاده. وهناك تعرّف على أبرز المهاجرين الحضارم، وفي مقدمتهم السيد أحمد

(٢٨) بن ثعلب، محمد عبد الله (٢٠٠٥)، هجرة حضارمة جنوب شرق آسيا في إطار المهاجر الحضرمية في دول العالم، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول دور الحضارمة اليمنيين في بناء دول جنوب شرق آسيا المنعقد ٢٧-٢٠٠٥/٨/٢٨م، الجامعة الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا، ص٢١-٢٢.

بن سميط الذي أصبح صديقه ومستشاره في التعرف على بلاد العرب عامة ومنها حضرموت على وجه الخصوص التي شوّقه لرؤيتها صديقه السيد بن سميط كما يقول. وبعد أن انتقل (إنجرامس) إلى عدن حيث كان قد عُيّن ضابطاً سياسياً فيها سنة ١٩٣٤م، استطاع إقناع الممثل المقيم البريطاني فيها بـ "الحاجة إلى زيارة حضرموت - التي يعرفُ عنها القليل- لغرض دراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولتين الموجودتين هناك: القعيطية في المكلا والشحر والكثيرية في سيئون"[٢٩]. وقد تم نشر تقرير إنجرامس عن "الحالة الاجتماعية الاقتصادية في حضرموت A Report on the Social, Economic and Political Condition of the HADHRAMAUT" سنة ١٩٣٦م، تحت الرقم (١٢٣) في السجلات البريطانية. وكان ذلك التقرير بمثابة "الخطة الإطارية "Framework Plan التي أقام إنجرامس على أساسها خطة بريطانيا الجيوسياسية لحضرموت الذي كان هو أول من بدأ بتنفيذها بعد تعيينه مستشاراً مقيماً للسلطنتين القعيطية والكثيرية مُنْذُ العام ١٩٣٧م، لتصبح حضرموت بذلك في قلب السياسة الدولية "كمحمية شرقية" لمستعمرة عدن. وكانت نقطة الارتكاز في خطة إنجرامس إرساء الأمن والسلام بعقد مؤتمر للصلح، تُوج بمعاهدة عقدت بين القبائل الحضرمية سنة ١٩٣٧م سُميت بـ"صلح إنجرامس" استتب بموجبها وعلى إثرها السلام العام في ربوع حضرموت الذي دعمته بريطانيا بطائراتها عند الضرورة، فتسنى للناس التنقل بحرية وأمان في أرجاء حضرموت.

---

(٢٩) العطاس، السيد فريد، (٢٠١٨)، الحضارم في المحيط الهندي: إسهامات في مجتمع واقتصاد جنوب شرق آسيا، ترجمة د. عبد الله عبد الرحمن الكاف المكتبة الحضرمية، تريم- حضرموت، الجمهورية اليمنية.

قام (إنجرامس) نفسه بزيارة المهاجرين في مهاجرهم: سنغافورة وجاوا لإطلاعهم على ما كان يجري في حضرموت، وطلب دعمهم المادي والمعنوي لبلادهم. ففي عام ١٩٣٩م بلغ عدد المهاجرين الحضارم في جزر الهند الشرقية (ماليزيا، جاوا وحيدر آباد) حوالي٨٠,٠٠٠ يتابعون بشغف ما كان يجري في بلادهم. وفي عصر الحدود المفتوحة، حيث لم يكن أحد يتدخل أثناءها في حركة البشر، استفاد المهاجرون الحضارم من تلك الظروف الملائمة ليؤسسوا أنفسهم بطريقتين: تسلُّم الشؤون الدينية والزواج من تلك المجتمعات، ليلعبوا دوراً بارزاً في السياسة والمجتمع خلال ما لا يقل عن قرنين من الزمان (١٧٥٠-١٩٥٠م). وعندما تفككت الدولة المغولية في الهند وظهرت الإمارات (الهندية) المختلفة، وجد المهاجرون الحضارم أن نظام (حيدر آباد) أكثر المناطق مناسبة وفائدة لهم، فكان انخراطهم في سلك العسكرية وتركزهم في (جيش النظام) وهو سلطان حيدر آباد، حتى بلغ تعدادهم حوالي ٥٠٠٠ رجل عام ١٨٤٩م[٣٠]. وقد لفت ذلك انتباه (إنجرامس) الذي فكر في الاستفادة من تلك الظاهرة في إنهاء "حالة القبلية" في حضرموت وإقامة كيانات "مدنية" على شكل "سلطنات" تتبع مستعمرة عدن. وقد أثبت أولئك المهاجرون جدارة ومهارة عسكرية وصلوا بموجبها إلى أعلى الرتب العسكرية والألقاب، وأبرزها لقب "جمعدار" الذي تلقّب به سلاطين "الدولة القعيطية" الذين جاؤوا من حيدر آباد، وبذلك فُتح ممر بين السياسة الدولية الاستعمارية وعلى وجه الخصوص البريطانية والمهاجرين. وقد جاء ذلك في المرجع المشار إليه.

---

(٣٠) فرايتاك، ألريكي وسميث، وليم كلارسن (١٩٩٥)، الشتات الحضرمي – تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي ١٧٥٠-١٩٦٠م، ترجمة عبدالله عبدالرحمن الكاف، مراجعة وصياغة د. عبد المطلب جبر، تريم للدراسات والنشر، حضرموت، اليمن.

وازداد تأثر وجود المهاجرين الحضارم في جنوب شرق آسيا لاسيما جنوب الهند خاصة وتحويلاتهم المالية بالصراعات الدولية، خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية ١٩١٤-١٩١٧م. وكمثال على ذلك، نورد هنا قصة الشاعر الصحفي (عبدالله بن أحمد بن عمر بن يحيى العلوي) وهو من مواليد الملايو (ماليزيا)، فقد حكم عليه الإنجليز بالإعدام بصفته كان رئيساً لـ"الرابطة العربية" في الملايو، أثناء الحرب العالمية الثانية، فهُرِّب إلى إندونيسيا، وبعد هزيمة اليابانيين في الحرب استولى الإنجليز على أمواله التي كانت في البنوك اليابانية، وكانت تقدر بمليوني دولار هي كل ثروته. وقد كانت للشاعر العلوي مراسلات أدبية مع الإمام يحيى حميد الدين. وبعد الحرب عاد إلى القاهرة وافتتح صيدلية في شُبرا أسماها "مخزن الأهرام"، واشترى بيتاً في الزمالك وأصبح المستشار الصحفي لحكومة الإمام أحمد، كما ذهب ممثلاً لليمن في "مؤتمر باندونج" بإندونيسيا، وفي مؤتمر "القارات الثلاث" في هافانا بكوبا.

وفي الداخل، حدثت مجاعة في حضرموت؛ بسبب النقص الحاد في استيراد الحبوب والنقد من الخارج. وكان يبدو للعيان أن السبب الظاهر لذلك هو تقطُّع السبل وارتباك حركة الملاحة البحرية والاختناقات في الشحن؛ بسبب العمليات الحربية. وعلى الرغم من تلك الأسباب، فإن السبب الحقيقي كان سياسياً بامتياز، يتمثل في تعمُّد بريطانيا فرض حصار خانق على المناطق التي كانت تحت سيطرة العثمانيين في شبه الجزيرة العربية، وشمل ذلك الحصار حتى المناطق التي يُعتقد بأن حولها (شبهة) أو لها صلات من نوعٍ ما مع العثمانيين، كما كان الحال في منطقة السلطنة الكثيرية، وساعد على ذلك بكل أسف سيطرة القعيطيين، حلفاء بريطانيا، على سواحل حضرموت مما أدى إلى محاصرة كل التموينات المتجهة إلى حضرموت الداخل. وقد أجبر ذلك السلطنة الكثيرية على توقيع

معاهدة الحماية مع بريطانية سنة ١٩١٨م، أصبحت بموجبها السلطنة القعيطية هي القائمة على العلاقات الخارجية في عموم حضرموت. وقد تكررت تلك المجاعة بشكل أكثر ضراوة أثناء الحرب العالمية الثانية، وتحديداً خلال الأعوام ١٩٤٣-١٩٤٤م لعدم توافر الأموال الكافية للشراء واستيراد المواد الغذائية من الخراج؛ بسبب احتلال اليابان لمنطقة جنوب شرق آسيا أثناء الحرب، وقطعها كلياً للتحويلات إلى حضرموت من المصدر الأساسي.

ونتيجة لتلك الاستراتيجيات والصراعات الدولية، أخذت أنماط الهجرة في التغير مُنْذُ ١٩٤٥م. وقد توقع المهاجرون أن تعود الأمور إلى سابق عهدها بعد أن وضعت الحرب أوزارها في ذلك العام. وفعلاً فقد بدأت تحويلات المغتربين تتدفق مرة أخرى من سنغافورة فقط، أما من الدول الأخرى فقد طال انتظار الأمل حتى خاب. فقد شددت الإدارة الهولندية الإجراءات على حركة النقد في الداخل، فلم تسمح مثلاً بأخذ أكثر ٢٥٠ روبية فقط للمسافرين إلى خارج جزيرة جاوا. أما بعد الاستقلال سنة ١٩٤٥م فقد فرضت حكومة إندونيسيا المستقلة حظراً كاملاً على التحويلات للمقيمين الأجانب، كما أن إلحاق ولاية (حيدر آباد) بالهند في تلك السنوات قد أدى إلى ضرر بالغ بالمهاجرين فيها وأصبحت عملية تحويل الأموال إلى حضرموت بالغة الصعوبة، مما اضطر آلافاً منهم للعودة إلى حضرموت. وهكذا بدأت مظاهر المجاعة تلقي بظلالها على حضرموت مرة أخرى خلال ١٩٤٨-١٩٤٩م، مما اضطر الناس إلى التفكير في حلول بديلة تمثلت أساساً في تغيير وجهة الهجرة. ومُنْذُ ١٩٥٠م تحديداً غيرت الهجرة الحضرمية مسارها باتجاه الحجاز ومناطق الخليج العربي، وحتى إلى عدن (المستعمرة البريطانية المزدهرة) ولفترة قصيرة إلى شرق أفريقيا، ولكنهم وجدوا في شرق أفريقيا بعد استقلالها ما واجهوه في جنوب شرق آسيا، وهكذا

تركزت هجرة الحضارم في شبه الجزيرة العربية والخليج. وقد بلغ عددهم في الحجاز 350,000 غالبيتهم من منطقة دوعن، و٢٠,٠٠٠ معظمهم من مناطق ساحل حضرموت، إضافة إلى 10,000 في مستعمرة عدن. وبحلول عام ١٩٦٧م، سنة الاستقلال للشطر الجنوبي، وصلت تحويلاتهم إلى مستويات تقرب من مستوياتها أثناء مهاجرهم التقليدية السابقة.

في البداية، كان البريطانيون يراقبون الهجرة الحضرمية إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، ويفكرون في كيفية الاستفادة منها ومردوداتها المالية في تغيير الأوضاع الأمنية في حضرموت. ومُنْذُ تزايد الإشراف البريطاني على شؤون حضرموت مُنْذُ ثلاثينيات القرن العشرين ازداد اهتمامهم بالتأثيرات السياسية للهجرة والتحويلات الاقتصادية الناتجة عنها، وقد قام بأول زيارة إلى حضرموت لذلك الغرض كلٌّ من الرحالة الهولندي (Von Meulen) والألماني (Von Wiesman) عامي ١٩٣١م، ١٩٣٩م على التوالي، وقدموا معلومات مفيدة استفاد منها إنجرامس وزوجته في زيارتهما اللاحقة إلى حضرموت، التي على أساسها قام إنجرامس بوضع الخطط السياسية البريطانية لحضرموت وتنفيذها على الواقع، "وقد جاء في المرجع المشار إليه أعلاه".

وربما بتشجيع من بريطانيا، أو بسبب التنافس والتناحر في ما بينها حتى في المهجر، بدأت بعض الأسر الحضرمية في المهجر تفكر في خطط لإقامة "امبراطوريات" في وطنها. ومن بين عرب حيدر آباد توغلت ثلاث أسر في وحل السياسة في حضرموت وهي بالتحديد: القعيطي والعولقي والكثيري. هذه الأسر الثلاث في حيدر آباد قدمت المال والجند والقيادة من أجل إقامة سلطنات في حضرموت تحمل أسماءها، وقد حدث ذلك فعلاً بتخطيط وتدخل بريطاني، ذلك يدل على دخول الهجرة الحضرمية إلى دهاليز السياسة الدولية، وقد قُضي

على الأولى (العولقية) في مهدها، بينما استمرت اثنتان منها (القعيطية والكثيرية) حتى عام ١٩٦٧م بحدوث الاستقلال في الجنوب، تقول الباحثة الدولية الألمانية (فريا فرايتاك)، المتخصصة في الهجرة الحضرمية: "وقد نتج عن ذلك معاهدات حماية بين بريطانيا وحكام المكلا القعيطيين عام ١٨٨٢م، تلا ذلك معاهدة موّلتها بريطانيا عام ١٨١٨م بين السلاطين الكثيريين والقعيطيين، وعن قبول السلاطين لمستشار سياسي بريطاني عام ١٩٣٧م"[٣١]، هو (هارولد إنجرامس) مهندس السياسة في حضرموت. أما المحاولة فهي التي مولها (آل بن عبدات) من أموالهم التي كدسوها في جنوب شرق آسيا؛ لإقامة دولة ثانية منافسة للسلطنة الكثيرية في (منطقة الغُرف) بوادي حضرموت وذهبت أدراج الرياح، حيث وضعت تلك المحاولة نفسها في مواجهة (بريطانيا العظمى) في ذلك الحين فأخمدت في حينها. من هذا يتضح أن السياسة الدولية قد تحكمت في الكثير من الثروات التي راكمها المهاجرون في الهند وجنوب شرق آسيا، التي لو وجهت توجيهاً صحيحاً ـ ربما ـ كانت كافية لإرساء قاعدة مادية قوية تكفي لجهود التنمية والتطوير التي كانت تحتاجها حضرموت في ذلك الحين. وقد فعلت ذلك بعض الأسر المتنورة الثرية من المهاجرين الأوائل مثل آل الكاف في تريم، وآل العطاس في حريضة، وآل السقاف في سيئون، وآل العيدروس في عينات، الذين سخروا الكثير من أموالهم في بناء المساجد والمدارس الدينية، إضافة إلى تمويل بناء مستشفى بتريم وتشغيله وشق الطرق بين الساحل والوادي في حضرموت "طريق الكاف" الذي ربط بين تريم والشحر. إضافة إلى استخدام التحويلات لبناء المسكن وصيانته، كما استخدمت التحويلات لسد العجز في واردات حضرموت من المواد الغذائية.

(٣١) الشتات الحضرمي، مرجع سابق.

هجرة العقول والكفايات العلمية Brain Drain

وتعني الانتقال الدائم أو المؤقت للطاقات العلمية والتقنية والفكرية والبشرية من بلدٍ نامٍ إلى بلدٍ متقدم أو إلى بلدٍ أجنبي أكثر تقدماً وغنىً[٣٢]. ووفق علم الاجتماع، فإن هجرة الأدمغة ليست نابعة من إرادة خالصة في تغيير البلد بعيداً عن دوافع معينة. وترى منظمة "اليونسكو" أن هجرة الأدمغة نوع سلبي من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتّسم بالتدفّق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدّمة)؛ لأن في هجرة الأدمغة نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري[٣٣].

وتعد ظاهرة هجرة الكفايات العلمية واحدة من أهم القضايا التي تشغل دول العالم بشكل عام، ودول العالم النامي بشكل خاص، فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه الدول من الناحيتين العلمية والمادية، كما أنها تؤثر على خططها التنموية، أضف إلى ذلك حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات أهل الكفايات ومؤهلاتهم التي عملت الدولة على تحقيقها على مدار سنوات طوال، والمستفيد والرابح الأول من هذه المشكلة هي البلدان المتقدمة التي تقوم من خلال وسائل وطرق متعددة على جذب هذه الكفايات. والمشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة تكمن في أن هذه الفئات تصبح مع المدى غير قادرة أو راغبة في العودة إلى أوطانهم الأصلية بعد حصولها على الخبرات العلمية والمهارات التقنية، ناهيك عن الامتيازات المادية والمعنوية، فيتحولون إلى (مهاجرين دائمين)، وغالباً ما يحصلون على جنسيات البلد المضيف، فتنقطع كل صلة لهم ـ تقريباً ـ

(٣٢) تركي، مفيد نايف وغيلان، عثمان سلمان وعلي، فريد كريم (٢٠١٩)، أثر التشريعات على هجرة الكفاءات: العراق نموذجاً، بيروت، لبنان، ص٢.

(٣٣) المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (٢٠١٩)، هجرة الأدمغة: واقعها ومخاطرها وأثرها على البلاد العربية، ورقة عمل مقدّمة إلى الندوة العلمية حول أثر التشريعات على هجرة الأدمغة، بيروت، لبنان، ص١-٢.

بأوطانهم؛ ذلك أن ثروة هؤلاء تكمن في علومهم وتخصصاتهم التي لا يستطيعون ممارستها في أوطانهم، فيصبحون بمثابة الثروة الضائعة.

وفي عالمنا العربي، وبحسب آخر التقديرات، يبلغ عدد الكفايات العربية المهاجرة إلى مختلف دول العالم "نحو (٢٠) مليون كفاية حتى العام ١٩٩٨م"[٣٤]. مما يعني أن تلك الدول العربية تعد في معظمها دولاً طاردة لكفاياتها العلمية. وفي اليمن بلغت نسبة الشباب إلى إجمالي السكان ٢١,٤%. فيما بلغ معدل مشاركة القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) حوالي ٤٦,٣% من إجمالي السكان البالغ عددهم في العام ٢٠٠٦م حوالي ٢٢,٦٤٩ مليون نسمة. مع استمرار ارتفاع معدل النمو البالغ ٣,٥%. وفي الوقت نفسه ترتفع نسبة البطالة في اليمن لتصل إلى ١٦,٣%[٣٥]. مما يدفع بالكثير من الشباب إلى التفكير في الهجرة بحثاً عن فرص عمل تؤمِّن لهم ولأسرهم حياة معيشية كريمة ووضعاً اجتماعياً أفضل. وتقوم حالياً إدارة العلاقات بالوزارة بدراسة شاملة للكفايات، للتعرف على أعدادهم وتخصصاتهم ومناطقهم والبلدان التي هاجروا إليها، والدوافع التي أدت إلى هجرتهم. وقد بدأ الاهتمام بالكفايات اليمنية مُنْذُ العام ٢٠٠٩م أثناء انعقاد مؤتمر المغتربين الثالث، الذي خُصّص جزء من أوراق عمله للكفايات المهاجرة"[٣٦]. وعلى الرغم من أنه لا يوجد إحصاء أو قاعدة بيانات رسمية موثوقة عن الكفايات اليمنية وهجرتها، فإنه يمكن الاستدلال بواقع هجرة الكفايات من بعض المصادر، من أي نوع للكفايات اليمنية المهاجرة:

---

(٣٤) أحمد، عزت السيد (٢٠١٦)، نزيف العقل العربي: رؤية في هجرة الكفاءات العربية، الطبعة الأولى، العالم العربي للنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص١٩.

(٣٥) إمام، مجدة (٢٠٠٩)، هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات، القاهرة، مصر، ص ١٤-١٦.

(٣٦) دلال، إشراق (٢٠١٣)، هجرة الكفاءات نزيف أم فرص؟، صحيفة الثورة اليمنية، صنعاء، اليمن، العدد (١٧٨١٢)، ص١١.

- يمكن عدُّ انعقاد (المؤتمر الثالث للمغتربين اليمنيين) في عام ٢٠٠٩م بداية الاهتمام بالكفايات اليمنية، "حيث خُصّص جزء من أوراق عمله للكفايات المهاجرة"[٣٧].
- ورشة العمل المنعقدة في الفترة نفسا تحت عنوان " الكفايات العلمية"، بمشاركة عدد من الكفايات في دول المهجر ومن داخل الوطن، وكانت بمثابة التمهيد لعقد المؤتمر العام الثالث للمغتربين. وقد هدفت الورشة إلى إيجاد قاعدة معلوماتية تُمكِّن الجهات ذات العلاقة من رسم سياساتها وفقاً للمعطيات الجديدة للمغتربين المبدعين والاستفادة من هذه الخبرات وبحث إسهامها في تطوير العلم والتقنية وتنمية المجتمع[٣٨].

دوافع هجرة الكفاءات العلمية:

تختلف الكفايات اليمنية المهاجرة في مستوياتها وخبراتها، وبالتالي تختلف دوافع الهجرة لكل فئة على حدة، وتأتلف هذه الدوافع لتشكل قاسماً مشتركاً بين هذه الفئات جميعاً، هو وجود (بيئة طاردة) تدفعها بدرجات وأوقات مختلفة إلى الهجرة المؤقتة أو الدائمة. وإذا كانت الخارطة الفئوية للمهاجرين اليمنيين لا تشير إلى وجود كفايات علمية رفيعة المستوى، إلا بعض الإحصاءات والتقارير المحلية تشير إلى أن أكثر من ٣٠ ألف شخص من حملة المؤهلات الجامعية وحملة الشهادات العليا يعملون في دول الجوار وبعض الدول الأخرى. فيما حذّرت دراسة حديثة من خطورة النقص الكبير الذي تشهده اليمن في التخصصات النادرة وهجرة الكفايات منها، وأكّدت الإحصائية أن إجمالي من

---

(٣٧) دلال (٢٠١٣)، نفس المرجع، ص١١.

(٣٨) سبأ نت (٢٠٠٩)، انعقاد ورشة الكفايات العلمية تمهيداً للمؤتمر العام الثالث للمغتربين، صنعاء، اليمن. تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٢/٢٧م
https://www.saba.ye/ar/news195315.htm

تبقى من ذوي التخصصات المهمة في اليمن لا يتجاوز (١٠) آلاف متخصص. وهذا العدد يبدو صغيراً بالنسبة لعدد السكان الذي ربما يكون على أعتاب الـ ٢٤ مليون نسمة. وكان تقرير رسمي قد حذّر من استمرار هجرة العقول والكفايات إلى الخارج، مشيراً في عام ٢٠١٣م إلى أن اليمن يخسر ٥ مليارات ريال سنوياً نتيجة هذه الظاهرة[٣٩]. ولا شك أن هذه الظاهرة قد أصبحت تستنزف البلاد وتؤدي إلى تآكل القاعدة الأساسية والبنية التحتية للتطور العلمي والتقني والتنمية البشرية لليمن. ويتمثل ذلك في عزوف المتخرجين ونزوح أعداد هائلة من الكوادر العلمية والكفايات الإدارية المؤهلة والمدربة، التي لا يجد معظمها الفرص والوظائف المناسبة، ويطمح البعض الآخر إلى تحسين ظروفه. ويمكن حصر الأسباب الرئيسة المؤدية إلى هجرة الكفايات فيما يأتي:

١) عدم الاستقرار الأمني وتفاقم الصراع السياسي.

٢) ضعف اهتمام الدولة وقلة تقديرها لكوادرها وكفاياتها العلمية، وضعف نظام الأجور، وعدم رعاية الدولة لكفاياتها العلمية، وعدم اكتراثها بما تمتلكه من خبرات وإمكانيات ومعلومات ومهارات في مختلف العلوم والتخصصات.

٣) ضعف سوق العمل، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الكوادر المؤهلة، وعدم ربط برامج التدريب والتأهيل بحاجات السوق والمجتمع.

٤) الفساد الإداري والمالي، وانعكاسه على السياسات والقوانين والأنظمة الإدارية الناظمة للعمل في كل قطاعات الدولة وعلى مختلف مستوياتها، وعدم تفعيل مبدأ تشجيع وتحفيز الكفايات والمبدعين والمتميزين، وانتشار مظاهر

---

(٣٩) شرف، محمد (٢٠٢٠)، دراسة تُحذِّر من خطورة النقص الكبير الذي تشهده اليمن في التخصصات النادرة، صحيفة الثورة اليمنية، ٢٠٢٠/٣/١٢م، صنعاء، اليمن.تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٢/٢٧م.

http://althawrah.ye/archives/616058

المحسوبية والمحاباة في العمل. وقد شكّلت الأوضاع الاقتصادية الصعبة - على مر السنوات الماضية وكذا الحروب التي شهدتها وتشهدها اليمن - بيئة طاردة للكفايات العلمية، فهناك المئات من الكوادر الأكاديمية والمهنية اليمنية التي فرّت من الواقع الاقتصادي والأمني الصعب الذي تعيشه البلاد؛ جراء استمرار الحرب، ولاسيما بعد غياب بوادر الحل السياسي الذي قد يفضي إلى حل أزمة الحرب في اليمن. ويظل الانهيار للمؤسسات العامة شبه كلي في هذا البلد الذي يواجه أزمة إنسانية تعدها الأمم المتحدة الأسوأ في العالم في القرن الحادي والعشرين. وقد فاقمت الحرب كثيراً من واقع حال اليمنيين، وأفقدت عشرات الآلاف من اليمنيين وظائفهم، وتعطلت حركة الاستثمار بشكل شبه كلي، فآخر الإحصائيات تقول إن مستوى البطالة ارتفع إلى ٦٠ %، وتسببت الحرب المشتعلة بهجرة ما يقرب من مليوني يمني، بينهم مئات الكفايات اليمنية ذوي التخصصات النادرة من أطباء وأساتذة جامعات ومهندسين وغيرهم، فيما تكبّدت اليمن حتى الآن ما يقرب من ١٤ مليار دولار وفقاً للإحصاءات الدولية. وفي الوقت الذي شكّلت الحرب بيئة طاردة لكثير من الكوادر اليمنية، إلا أن هناك كوادر علمية أخرى لم تستطع الخروج من اليمن، وأجبرها واقع الحال على مواجهة العديد من التحديات، وهي تحاول جاهدةً مقاومة التهميش والوضع الاقتصادي الصعب وبيئة الاستقطاب الداعية إلى التخندق مع أيٍّ من أطراف الصراع في اليمن(٤٠). وقد أصدرت جامعة الدول العربية مؤخراً تقريراً يوضح بأن هجرة الكفايات العربية في تزايد إلى دول الغرب، وحسب إفادة مدير عام العلاقات بوزارة شئون المغتربين

(٤٠) الشرعبي، عبدالباسط (٢٠١٧)، الحرب تستنزف الكفاءات اليمنية وتدفعها نحو الهجرة، شبكة إعلام السلام. تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٢/٢٧م -http://mc-sd.net/index.php/news/316-2017-09-25-17-18-07

اليمنية، فإن "ظاهرة هجرة الكفايات من الوطن في تزايد مستمر، لاسيما في الآونة الأخيرة؛ نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها الوطن، ونتيجةً لتدني مستوى الدخل، لاسيما في مجال الطب والهندسة، وأن نزوح أكثر الكفايات اليمنية يبدأ عند ابتعاثهم للتأهيل في الخارج. فبعد التخرج تجد تلك الكفايات أن بلد الاغتراب أفضل بكثير من الوطن، فتبدأ في التفكير بالعمل والاستقرار فيه، وعدم العودة إلى الوطن، نظراً للظروف المجتمعية الصعبة بمجالاتها المختلفة. على الرغم من تحمُّل الدولة للتكاليف الطائلة لتأهيل تلك الكفايات، ومن المتوقع أن تواجه تلك الكفايات صعوبات جمَّة عند عودتها إلى اليمن.

❖ الآثار الناتجة عن هجرة العقول والكفايات العلمية:

يترتب على هجرة تلك الأدمغة خسائر تطال المجتمعات العربية جملة وتفصيلاً، ويشير أحد تقارير منظمة العمل العربية إلى أن الدول العربية تتكبَّد خسائر سنوية لا تقل عن (٢٠٠) مليار دولار؛ بسبب هجرة الأدمغة إلى الخارج. وتقترن هذه الأرقام بخسائر صلبة نجمت عن تأهيل هذه العقول ودفع تكلفة تعليمها داخل أوطانها، مما يطرح مفارقة قال بها بعض الباحثين تتمثل في أن الدول العربية، ومعها سائر الدول النامية، تقدِّم مساعدات إلى البلدان المتقدِّمة عبر تأهيلها لهذه الكفايات، ثم تصديرها إلى هذه البلدان المتقدِّمة لتستفيد من خبراتها العلمية(٤١).

ويمكن إبراز أهم الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن هجرة العقول والكفايات العلمية على النحو الآتي:

(٤١) المركز العربي (٢٠١٩) مرجع سابق، ص٤-٥.

أولاً: الآثار الإيجابية:

١. استفادة العديد من الدول العربية من عائدات المهاجرين وتحويلهم للأموال بالعملة الصعبة إلى بلدانهم.

٢. المساهمة في حل مشكلة البطالة والتخفيف من آثارها؛ وذلك نظراً للتزايد السكاني في الدول العربية المُهاجَر منها، ولانخفاض الدخل القومي والوطني ومعدلات النمو الاقتصادي بها.

٣. زيادة المعرفة العلمية، فأغلب العلماء المهاجرين يهاجرون إلى الدول الصناعية المتقدمة لتوفر البيئة الصالحة فيها لممارسة العالم لاختصاصه وتطوره، إضافة إلى تدريبه، ويستفيد من هذه الحصيلة العلمية عند العودة إلى وطنه فيساهم في تقدمه وازدهاره لاحقاً.

٤. مساهمة المهاجرين في التعريف ببلدهم، حيث يعد العلماء في الدول المتقدمة بمثابة رُسل للوطن، واحتكاكهم بالعلماء الآخرين وشعوبهم يجعلهم ينقلون إلى هذه البلاد ثقافتهم وأفكارهم.

ثانياً: الآثار السلبية:

١. خسارة الدول المصدرة للأدمغة من حيث الأضرار البليغة التي تصيب خطط التنمية، وتؤدي إلى تخلف الاقتصاد الوطني.

٢. حرمان مراكز البحوث والجامعات في الدول المُهاجَر منها من الاستفادة من إمكانيات العلماء وخبراتهم.

٣. ازدياد الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية، أو بين الدول المصدرة للمهاجرين والدول المستقبلة لهم(٤٢).

---

(٤٢) تركي وزملاؤه (٢٠١٩) مرجع سابق، ص٧-٩.

٤. تمثِّل هجرة العقول استنزافاً لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمعات المُهاجَر منها، كما تعد إهداراً لأموال طائلة تمّ إنفاقها على تعليم الطلبة الذين نالوا هذه الكفايات المتقدّمة وتدريبهم[٤٣].

وسائل للحدِّ من هجرة الأدمغة:

لا توجد وصفة بعينها يمكن أن تؤدي إلى وقف الهجرة عموماً وهجرة الكفايات على وجه الخصوص أو الحد منها. لكن القاعدة الذهبية للاستقرار وتحويل الوطن من (بيئة طاردة) إلى (بيئة جاذبة)، يكمن في تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي وسيادة النظام والقانون، ويبدو هذا بعيداً جداً عن اليمن، على الأقل في المنظور القريب والمتوسط. ولكن هناك جملة من الإجراءات يمكنها التخفيف من وطأة (هجرة الكفايات) تحديداً، يمكن إيجازها في الوسائل الآتية:

- "إعادة النظر في نظام الرُّتب والرواتب الشهرية التي تُمنح للكفايات العلمية، وتقديم حوافز مادية لهم ترتبط بالبحث والإنتاج.
- إيجاد السبل الكفيلة باستيعاب ذوي الكفايات المهاجرة، وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم.
- زيادة ميزانية البحث العلمي للجامعات، وإنشاء مراكز أبحاث خاصة، وتشجيع التميُّز والأفكار الإبداعية والاختراعات والأعمال الرائدة، وحماية البراءات"[٤٤].
- إشاعة حرية التفكير وتهيئة البيئة العلمية التي تساعدهم على إنتاج الأفكار والابتكارات على النحو الأمثل.

---

(٤٣) المركز العربي (٢٠١٩) مرجع سابق، ص١٣.
(٤٤) المركز العربي (٢٠١٩) مرجع سابق، ص١٩-٢٠.

- إيجاد المناخ السياسي القانوني المناسب والباعث على توافر الأمن والاستقرار، وتشجيع الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي لخلق فرص عمل.
- تشجيع الشراكة بين قطاعات الاقتصاد والعمل العام والخاص والعام والمختلط.
- ومع ذلك، ستظل ظاهرة هجرة الكفايات وأصحاب المؤهلات العلمية العالية من اليمن كغيرها من البلاد العربية المصدِّرة لقواها الماهرة إلى البلاد العربية الخليجية وغيرها من بلدان العالم، إشكالية لا سبيل لحلها أو على الأقل التخفيف منها، إلا بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية والمالية الإدارية Structural Economic, Financial Administrative Reforms التي من شأنها نقل البلد من (دائرة الدولة الفاشلة Failure State) إلى مستوى (الحكم الرشيد) بترسيخ النظام والقانون، ومحاربة الفساد بإشاعة الشفافية والمحاسبة والمساواة.

الخلاصة

تمثل الهجرة الحضرمية بمثابة الهجرة الأم في تاريخ الهجرات اليمنية، على مر العصور، فقد أجبرت الظروف المختلفة المهاجرين الحضارم إلى الهجرة إلى البلدان والمَهَاجر، ولم يكن لهم الحق في اختيار العديد من تلك البلدان؛ بسبب معاناتهم في وطنهم وتعرضهم لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية حالت دون عيشهم مع أسرهم في أمن واستقرار دائمين، وقد توصل الباحث من خلال بحثه إلى العديد من الاستنتاجات والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١) كانت بدايات المهاجرين الحضارم بالهجرة صوب جنوب شرق آسيا والهند وشرق أفريقيا، ثم انتقلوا إلى الحجاز تحديداً، وكانت أحدث محطات هجرتهم إلى الإقليم العربي، وتحديداً إلى المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ودول الخليج العربي الأخرى عامة.

٢) كان لاكتشاف الثروات النفطية الهائلة في دول الخليج العربي الأثر البالغ في جذب المهاجرين الحضارم الى جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والهجرة إليها.

٣) تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين دول الخليج العربي، من حيث اجتذابها للمهاجرين اليمنيين بشكل عام والحضارم بشكل خاص، حيث جاءت إحصائية مكتب العمل بالسعودية أن عدد المهاجرين اليمنيين إليها في العام ١٩٨٠م بلغ ١,٥ مليون عامل، وهو ما تؤكده نسبة المهاجرين اليمنيين إلى المملكة العربية السعودية التي بلغت ٧٥% من إجمالي المهاجرين اليمنيين إلى دول العالم كافة.

٤) استطاع المهاجرون اليمنيون عموماً والحضارم على وجه الخصوص أن يندمجوا مع سكان المناطق التي هاجروا إليها بمختلف فئاتهم الاجتماعية، ضاربين بعرض الحائط كافة الحواجز، ومتجاوزين مجمل الصعوبات التي اعترضتهم في طريق هجرتهم واستقرارهم في تلك البلدان.

٥) ساهم المهاجرون الحضارم في تأسيس النهضة الاقتصادية والتجارية في العديد من البلدان التي هاجروا إليها، وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية.

٦) كان هناك العديد من الآثار الإيجابية التي جناها المهاجرون الحضارم، سواءً على مستوى الأفراد من خلال استفادتهم من التحويلات المالية لأسرهم وتحسين مستوى معيشتهم وتمكنهم من بناء مساكن خاصة وحصولهم على التأهيل والتدريب في عدد من الوظائف والمهن المختلفة، أو على مستوى الوطن الذي استفاد من تلك التحويلات المالية في تعزيز الدخل السنوي وكذا الحد من نسبة البطالة وغيرها.

٧) خلّفت الهجرة آثاراً سلبية عديدة، من أهمها هجرة الكفايات والكوادر في مختلف التخصصات والقوى العاملة التي يُنتظر مساهمتها بفعالية في بناء الوطن وتطويره، وتدهور النشاط الزراعي وتراجعه؛ نظراً لقلة الأيدي العاملة فيه.

٨) ينبغي على الجهات المختصة استيعاب ذوي الكفايات العلمية، والاهتمام بتأهيل الأيدي العاملة وتدريبها؛ حتى نتمكن هذه الجهات من تخريج قوى عاملة مؤهلة وماهرة للعمل داخل وطنها أو خارجه، والقيام بوضع الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، التي من شأنها أن

تربط بين جهود المهاجرين بالتنمية في وطنهم من خلال سن القوانين ووضع الضوابط المحققة لذلك.

صفحة المراجع

- أحمد، عزت السيد (٢٠١٦)، نزيف العقل العربي: رؤية في هجرة الكفايات العربية، الطبعة الأولى، العالم العربي للنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- إمام، مجدة (٢٠٠٩)، هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات، القاهرة.
- باجمَّال، عبد القادر (١٩٩٩)، الاقتصاد السياسي للهجرة، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- باحاج، عبدالله سعيد (١٩٩٨)، المغتربون والتنمية في الجمهورية اليمنية، (الطبعة الأولى)، مكتب الحاج للترجمة والخدمات، حضرموت.
- باصرة، صالح علي (٢٠٠١)، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، (الطبعة الثانية)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
- بامطرف، محمد عبد القادر (١٩٧٠)، الهجرة اليمنية دراسة لموضوع الهجرة اليمنية مُنْذُ فجر التاريخ ومناقشة أسبابها ونتائجها، إدارة الثقافة، حضرموت.
- بن الشيخ أبوبكر، صالح أبوبكر والسقاف، أحمد محمد وبن ثعلب، محمد عبدالله والجابري، رزق سعدالله (٢٠١٥)، دراسة الاتجاهات الديموغرافية في محافظة حضرموت من خلال دراسة سلوك ومواقف المجتمع تجاه القضايا والمشكلات السكانية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة حضرموت.
- بن ثعلب، محمد عبدالله (٢٠١٦)، المغتربون والتنمية في اليمن دراسة في جغرافية السكان، (بدون مكان للنشر).

- بن ثعلب، محمد عبدالله (٢٠٠٥)، هجرة حضارمة جنوب شرق آسيا في إطار المَهَاجر الحضرمية في دول العالم، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول دور الحضارمة اليمنيين في بناء دول جنوب شرق آسيا المنعقد ٢٧-٢٠٠٥/٨/٢٨م، الجامعة الإسلامية، كوالالمبور.
- بن ثعلب، محمد عبدالله (٢٠٠٤)، الهجرة اليمنية إلى دول الخليج العربي خصائصها الكمية والنوعية والجغرافية وأسباب تراجعها، مجلة جامعة حضرموت، العدد (٦)، المجلد (٣)، ص١١٩.
- بن ثعلب، محمد عبدالله والجوهي، محمد سالم (٢٠٠٢)، الهجرة والتحضُّر في الجمهورية اليمنية، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة الدراسية بعنوان "السيناريوهات البديلة والتحديات المستقبلية"، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، حضرموت.
- تركي، مفيد نايف وغيلان، عثمان سلمان وعلي، فريد كريم (٢٠١٩)، أثر التشريعات على هجرة الكفاءات: العراق نموذجاً، بيروت.
- الجوهي، خالد حسن (٢٠٢٠)، العلماء الحضارم في مكة المكرمة في القرن الحادي عشر الهجري – السابع عشر الميلادي، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، صنعاء، المجلد الأول، العدد السادس.
- دلال، إشراق (٢٠١٣)، هجرة الكفايات نزيف أم فرص؟، صحيفة الثورة اليمنية، صنعاء، العدد (١٧٨١٢).

ديّان، مندعي عبدربه (١٩٩٩)، دول مجلس التعاون الخليجي والقوة العاملة اليمنية، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.

سبأ نت (٢٠٠٩)، انعقاد ورشة الكفاءات العلمية تمهيداً للمؤتمر العام الثالث للمغتربين، صنعاء. تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٢/٢٧م https://www.saba.ye/ar/news195315.htm

- السقاف، جعفر محمد (١٩٩٩)، المغتربون اليمنيون الحضارم، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠١١)، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مجلة شؤون اجتماعية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات، السنة (٢٨)، العدد (١١٢)، ص١٨٨.

الشرعبي، عبد الباسط (٢٠١٧)، الحرب تستنزف الكفايات اليمنية وتدفعها نحو الهجرة، شبكة إعلام السلام. تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٢/٢٧م http://mc-sd.net/index.php/news/316-2017-09-25-17-18-07

- شرف، محمد (٢٠٢٠)، دراسة تُحذِّر من خطورة النقص الكبير الذي تشهده اليمن في التخصصات النادرة، صحيفة الثورة اليمنية، ٢٠٢٠/٣/١٢م، صنعاء. تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٢/٢٧م. http://althawrah.ye/archives/616058
- العطاس، السيد فريد، (٢٠١٨)، الحضارم في المحيط الهندي: إسهامات في مجتمع واقتصاد جنوب شرق آسيا، ترجمة: د. عبدالله عبدالرحمن الكاف المكتبة الحضرمية، تريم- حضرموت.
- العودي، حمود (١٩٩٩)، المغتربون اليمنيون وعلاقتهم بالتنمية والتعاون الزراعي، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.

- الغرابي، ناصر سالم (٢٠١٣)، السكان والتنمية في حضرموت (١٩٩٠-٢١٠١م) مديريات حضرموت الساحل – حالة دراسية (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حضرموت، حضرموت.
- فارع، وهيبة وحُمَّد، نورية على (١٩٩٩)، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على مكانة المرأة وتشكيل أدوارها في الأسرة والمجتمع، دراسات يمنية في الهجرة والاغتراب، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- فرايتاك، ألريكي وسميث، وليم كلارسن (١٩٩٥)، الشتات الحضرمي – تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي ١٧٥٠-١٩٦٠م، ترجمة: عبدالله عبدالرحمن الكاف، مراجعة وصياغة: د. عبد المطلب جبر، تريم للدراسات والنشر، حضرموت.
- فرجاني، نادر (١٩٨٤)، الهجرة إلى النفط- أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي-، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- القباطي، عبده محمد والبركاني، أحمد نعمان (١٩٩٩)، أهمية توفير قاعدة للمعلومات والبيانات في مجال الهجرة والمغتربين في اليمن، المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، من أدبيات ندوة "المغتربون: الرافد الأساسي للتنمية المستدامة"، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
- القصير، أحمد (١٩٩٠)، شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن، مطابع دار ثابت للنشر، ط ١، القاهرة.

- المتوكل، يحيى بن يحيى والفسيل، طه أحمد والخامري، كمال سلطان (٢٠١٤)، اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، دراسة منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، صنعاء، اليمن، المجلد الأول، العدد السادس، ص١٠٩.

المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (٢٠١٩)، هجرة الأدمغة: واقعها ومخاطرها وأثرها على البلاد العربية، ورقة عمل مقدّمة إلى الندوة العلمية حول "أثر التشريعات على هجرة الأدمغة"، بيروت، لبنان.